الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

Université Echahid Hamma Lakhdar-El oued

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

المجلس العلمي للكلية

Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

الرقم: 432 /م ع/ ك ع ا ق ت و ع ت/2022 **الـوادي في: 2022/05/15**

شهادة اعتماد دروس عبر الخط

يشهد رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي على أن:

د/ محمد فيصل مايدة ..... أستاذ محاضر أ

قدم للمجلس العلمي للكلية عن طريق اللجنة العلمية لقسم العلوم المالية والمحاسبية دروس عبر الخط في مقياس **نظام المعلومات المحاسبي** مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر علوم مالية ومحاسبية تخصص محاسبة وتدقيق، للموسم الجامعي 2022/2021.

وبعد التقارير الايجابية المقدمة من طرف لجنة القراءة والتحكيم. فإنه يتم اعتماد الدروس عبر الخط وترفع في موقع الدروس عبر الخط https://elearning.univ-eloued.dz/course/view.php?id=7161

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
أ.د إلياس شاهد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دروس على الخط في مقياس
نظام المعلومات المحاسبي

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وتدقيق

من إعداد الدكتور: محمد فيصل مايده

الموسم الجامعي: 2021-2022

مقدمة

تتعرض أهداف وبعض إجراءات المحاسبة للتطوير المستمر بما يتلاءم مع تطور الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة، ومع التطورات الإقتصادية الهائلة في القرن العشرين، والإرتفاع المفرط في معدلات التضخم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والإنتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات، فقد صاحب كل ذلك زيادة الأهمية النسبية للبيانات المالية كمصدر للمعلومات، التي تخدم المهتمين من رجال الأعمال والمؤسسات المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية، وهذا يتطلب من البيانات المالية المنشورة أن تتسم بقدر معقول من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والإعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وأن تكون قابلة للمقارنة ويمكن إستخدامها لتقييم أداء المؤسسات والوقوف على مراكزها المالية.

ومن أهم الظروف الإقتصادية التي أثارت ومازالت تثير الكثير من الجدل العلمي منذ بداية الستينات من القرن الماضي، هي الظروف الناجمة عن آثار ظاهرة التضخم النقدي، حيث أصبحت الأرقام التي تنتجها الأنظمة المحاسبية التقليدية القائمة على مبدأ التكلفة التاريخية لا تعبر عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، الأمر الذي جعل الكثير من الهيئات العلمية والمهنية للمحاسبة في مختلف دول العالم تتجه إلى القيام بمحاولات عملية لعلاج آثار التضخم على البيانات والمعلومات المحاسبية، كما تسبب ظاهرة التضخم النقدي في إثارة جدل علمي واسع النطاق في الفكر المحاسبي حول مدى توافق المعرفة المحاسبية مع الظروف الإقتصادية الناجمة من التضخم، والمتمثلة في الارتفاع المستمر للأسعار وما يقابله من إنخفاض دائم في القوة الشرائية للنقود.

و من أهم المشاكل التي تواجه المحاسبة على مر السنوات الماضية مشكلتي القياس والتقييم، بالرغم من التطوير والتحديث المستمرين في وضع المعالجات المحاسبية وتعديلها، لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية.

ونظرا للنقص الذي يعاني منه نموذج التكلفة التاريخية في ظل حالات التضخم، لجأت مختلف الهيئات المهنية بما فيها لجنة معايير المحاسبة الدولية، إلى البحث عن الإجراءات والطرق المحاسبية اللازمة لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، وذلك بإدماج التصحيحات والتعديلات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي، وتكمن هذه الإجراءات المحاسبية في إعادة التقييم المستمر لعناصر القوائم المالية بشكل يضمن إظهار أثر التضخم وتقلبات الأسعار بصفة عامة، وتتم عملية إعادة التقييم وفق طرق مختلفة للقياس المحاسبي تعتبر وليدة مداخل القياس المحاسبي، حيث تختلف خصوصياتها وطبيعتها وأهدافها من طريقة لأخرى.

المحور الأول: الإطار الفكري للمحاسبة

إن التطور السريع الذي طرا على النظم الاقتصادية والاجتماعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عن هذه الأخيرة من مشاكل محاسبية، أعطى للمحاسبة دورا قياديا في توجيه النشاط الاقتصادي، وحث الكثير من المعنيين في المجال العلمي على تطوير المعرفة المحاسبية، مما جعل من المحاسبة تلعب دورا مهما في تقديم المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الاقتصادية، وصاحب ذلك محاولة مختلف الاتحادات والهيئات المهنية على وضع المعايير للمحاسبة، لضبط الممارسات المحاسبية، وحماية المهنة من مختلف الضغوط التي تتعرض لها من مختلف الجهات ذات المصالح المتعارضة.

كما أن تشعب المجال التجاري وظهور المؤسسات الاقتصادية الكبرى، أدى إلى كثرة مستخدمي المعلومات المحاسبية، مما يتطلب من المحاسب تقديم معلومات تلبي احتياجات فئات متعددة من مستخدميها من داخل المؤسسة وخارجها، وهذا ما أدى إلى تعرض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باستمرار لإعادة الدراسة والفحص والتحليل الانتقادي، حتى تستجيب لكافة التغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والتقنية المستجدة ، ومتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية لإشباع رغباتهم واحتياجاتهم، ونتيجة ذلك كان لابد من إعادة النظر في الأهداف المرجوة من المحاسبة، وطبيعتها ومختلف النظريات المفسرة لها، والفروض المبنية عليها لتكوين الإطار النظري للمحاسبة.

وبالتالي سوف نركز في هذا الفصل على أهم المراحل التي مرت بها المحاسبة، والمفهوم الذي وصلت إليه، وطبيعة وهيكلة النظرية المحاسبية.

1.1. نشأة المحاسبة وتطور الفكر المحاسبي: عند دراسة مراحل التطور في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وخاصة في علم المحاسبة يتضح من جهة مدى ارتباط وتأثر هذا العلم بالوسط الاجتماعي السائد في فترة ما ، ومن جهة أخرى بنسبة المعرفة التي تتغير وتتطور بتطور المجتمع، ومع اتساع حجم المعاملات التجارية وتوسع النشاط الاقتصادي، والتطورات التقنية السريعة، والتغيرات الهيكلية في بيئة المال، كان على المحاسبة مواكبة هذه التغيرات باعتبارها احد العلوم الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها، ولتقييم مستوى المعرفة الذي وصلت إليه نظرية المحاسبة، سنتعرض في هذا المبحث إلى الخلفية التاريخية لنشوء المحاسبة، والتطرق إلى أهم المجمعات المهنية والعلمية للمحاسبين التي أثرت ومازالت تؤثر بعمق على الفكر المحاسبي، والتي تعمل على إرساء التوافق المحاسبي على المستوى الدولي.

1.1.1. المحاسبة من المنظور التاريخي: إن مراجعة تاريخ الفكر المحاسبي تجعل من الملائم تقسيم تطور الفكر المحاسبي إلى المراحل التالية:

- المحاسبة في العصور القديمة والوسطى.
- المحاسبة في عصر التجارة.

– المحاسبة في أعقاب الثورة الصناعية.

1.1.1.1. المحاسبة في العصور القديمة والوسطى: يرجع البعض تاريخ المحاسبة الأول إلى عهد الأشوريين حوالي 3500 ق.م من خلال مسك سجلات محاسبية عينية كأعداد الماشية أو أحجام الحبوب أو المعادن الثمينة، ويربط البعض الممارسة المحاسبية المنتظمة بنظام العد السداسي والخط المسماري الذي استخدم في سورية حوالي 2900 ق.م، وينعقد الإجماع بين مؤرخي العصور القديمة على أن السجلات المحاسبية الكمية الخاصة بفراعنة مصر، كانت قادرة على إحصاء كميات الغلال والحبوب المستحقة، ومراحل تحصيلها، والرصيد المتبقي في المخازن لمواجهة أزمة الغذاء وسنين الجفاف، وقد كانت إدارة مخازن المعابد وبيوتات ثروة الفراعنة تخزن الحبوب للمواطنين، مما دفع المحاسبين إلى تطوير محاسبة تفصيلية ونظام شامل لتسجيل العلاقات مع الغير في هذا النظام الذي أصبح أكثر سهولة باختراع ورق البردي. ويكفي هنا التذكير بقصة سيدنا يوسف عليه السلام كما وردت في القران الكريم، فقد احتفظ بالغلال مدة سبع سنين متتالية.

كما أن شريعة حمو رابي التي كانت سائدة عام 1750ق.م تشكل الأساس التشريعي لكافة جوانب الحياة خلال مرحلة الحضارة البابلية، إذ كانت قد تضمنت بعض المواد ومنها المادتين (104، 105) اللتان تعالجان تنظيم المعاملات المالية والتبادل التجاري، وفي ظل الحضارة الإغريقة والرومانية التي سادت منذ 1000 ق.م تطورت المحاسبة تطورا كبيرا، وتوج هذا التطور بظهور النقود كوسيلة للتبادل بدلا من المقايضة، وكوسيلة للقياس المحاسبي، وفي مرحلة متقدمة من الحضارة الرومانية انصب الاهتمام على التشريع القانوني والتنظيم الإداري والاهتمام بحسابات الضريبة، وتوسع في استخدام النقود، فكل ذلك رافق تطور استخدام المستندات والدفاتر والإجراءات المحاسبية، وإعداد موازين المراجعة الدورية .

أما في العصر الوسيط في أوروبا، حيث ساد نظام إقطاعي يمثل بنيانا اقتصاديا زراعيا يحقق الاكتفاء الذاتي، اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات، تمسك لدى كبار ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة استلام وتسليم محاصيل الفلاحين لسيدهم الإقطاعي، وقرب نهاية العصر الوسيط انتشرت بين كبار الحرفيين طريقة إثبات أهم الأحداث الشخصية والاقتصادية في سجل واحد وفق التسلسل الزمني دون وجود أي نظام واضح للتسجيل.

2.1.1.1. المحاسبة في عصر التجارة: مع بروز عصر التجارة ظهرت فئات التجار بإمكانات كبيرة، مما أتاح وجود الأرضية الملائمة لظهور نظام المحاسبة المزدوج وتطويره، ومما مهد لظهور هذا النظام هو انتشار استخدام نظام الأرقام العشري الهندي، حيث عرف لأول مرة في أوروبا من خلال كتاب للرياضيات للكاتب الروسي ليوناردو فيبوناسي بيسانو 1202م. وتوضح الدراسات المحاسبية التاريخية أن بدايات مسك الدفاتر وفق القيد المزدوج قد ظهرت في فلورنسا في ايطاليا قرب نهاية القرن الثالث عشر، أما نظام الإثبات المحاسبي المتكامل وفق القيد المزدوج فقد وجد في السجلات التجارية في مدينة

جنوه الايطالية عام 1340م، كما أن انتشار أعمال الصيرفة وازدهار التجارة ساعد بشكل كبير في ظهور هذا النظام، وكان أول كتاب في أدبيات المحاسبة يتضمن عرضا كاملا لمسك الدفاتر وفق القيد المزدوج، هو كتاب الراهب لوكا باسيولي (Luca Pasioli) الذي نشر في فينيسية الايطالية عام 1494م، واعتمد باسيولي في كتابه المصطلح الذي مازال يستعمل إلى يومنا هذا وهو المصطلح (منه- إليه)، وقدم شرح للنظام المزدوج بأنه: "جميع القيود ينبغي أن تثبت بالطريقة المزدوجة، وهذا يعني إذا جعلت شخصا ما دائنا يجب عليك أن تجعل شخصا أخر مدينا"، كما أن انتشار وتوسع النشاط التجاري بين مختلف دول البحر الأبيض المتوسط، وظهور حركة الاكتشافات كاكتشاف أمريكا، وتدفق المعادن الثمينة إلى أوروبا، أدى إلى ظهور الرأسمالية التجارية التي استلزمت تطوير المحاسبة أكثر، وبالتالي ظهر حساب رأس المال بشكل واضح في القرن السادس عشر، والمطالبة بإعداد الميزانية العامة للمشروع، وقد ظهرت قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الأرصدة إلى الوجود حوالي سنة 1600م، وكان الدافع الأساسي آنذاك وراء إعداد قوائم مالية منفصلة هو الحصول على معلومات بخصوص رأس المال، وهكذا فان المشرع الفرنسي الرائد في قوانين التجارة الأوروبية، قد طلب في قانون تنظيم التجارة عام 1673م حتى من التاجر الصغير مسك سجلات محاسبية نظامية، وفي انكلترا صدر كتاب بسيط باسم "النظام الانكليزي لمسك الدفاتر" ، ففي هذه المرحلة أصبحت المحاسبة كأداة لخدمة أصحاب المشروع الفردي، غرضها الأساسي يقوم على رقابة وحراسة الديون والأموال المعهود بها إلى الغير، وكذلك رقابة المخزون لمنع السرقات، وفي نهاية القرن الثامن عشر تطورت الحياة الاقتصادية وتمت المشروعات الفردية، ظهرت شركات الأشخاص، التجارية والصناعية، وكان هذا الاتجاه الجديد عاملا أساسيا في تطوير علم المحاسبة للأسباب التالية :

- قياس أعمال نتائج المؤسسات بدقة ووضوح
- بيان حقوق الشركاء ونصيب كل منهم في ربح الشركة.

3.1.1.1. المحاسبة في أعقاب الثورة الصناعية: تمثل الثورة الصناعية نقطة انعطاف في تاريخ التطور الاقتصادي، وقد كان لها بالغ الأثر في الفكر المحاسبي، إذ لم تعد المشاريع الصغيرة قادرة على مسايرة التطور الذي اقتضته الثورة الصناعية، فالحاجة إلى الأموال الكثيرة للحصول على الآلات الحديثة الباهظة الثمن اقتضت اللجوء إلى شركات المساهمة، وظهور هذه الأخيرة لأول مرة في انكلترا في مطلع القرن التاسع عشر أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وزيادة الطلب على المعلومات المحاسبية من طرف المساهمين، مما استدعى إلى ضرورة إعداد التقارير دوريا، ومن أهم نتائج الثورة الصناعية على الفكر المحاسبي ما يلي:

1.3.1.1.1.بدأ الاهتمام بمحاسبة التكاليف : من نتائج الثورة الصناعية حيازة أصول رأسمالية طويلة الأجل، وزيادة الفترة الإنتاجية لمنتجات السلع الرأسمالية، والاهتمام بتحديد تكاليف المنتجات عن طريق

تخصيص تكاليف المؤسسة إلى دورات محاسبية مختلفة، واحتساب تكاليف الاهتلاك الخاصة بالأصول الثابتة على الدورات المحاسبية المختلفة، وعلى المنتجات المختلفة.

2.3.1.1.1 نظرية الوكالة : تمارس الإدارة عملها كوكيل عن المساهمين وتقوم بإدارة المؤسسة لمصلحتهم، وتعمل بالقرارات التي تصدرها الجمعية العامة للمساهمين، وهي ترغب في إظهار مدى نجاحها في المهمة الموكلة إليها، وقد كان هذا النجاح يقاس بمدى قدرة الإدارة على تعظيم الأرباح المعلن عنها في قوائمها المالية، ولذلك كانت تحرص على التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اختلفت الأسعار عند إعداد القوائم المالية، لكي تبقى الأرباح النقدية بعيدة على تأثير تغيرات الأسعار، ومع ظهور مفهوم المقابلة بين النفقات والإيرادات أدى إلى بروز قائمة الدخل كأساس لتقييم أداء إدارة المؤسسة من جهة، وأداء المؤسسة من جهة أخرى.

3.3.1.1.1. نشوء الإفصاح: كان لتعدد الأطراف المستفيدة من المشروع وبخاصة كثرة عدد المساهمين، دور كبير في نشوء الإفصاح الذي تجلى في البداية في الإعلان عن ميزانية المؤسسة التي تلخص مركزها المالي في فترة معينة، ليتم وفقها بناء القرارات المتعلقة بالمؤسسة، ولكن نظرا لعدم تمكن جميع المساهمين أو غيرهم من الأطراف المهتمة بالمؤسسة من الاطلاع مباشرة على دفاترها وسجلاتها المحاسبية، للتأكد من مدى تمثيل ميزانيتها أو أي قائمة مالية أخرى منشورة لحقيقة ظروفها الاقتصادية، عهدت التشريعات التجارية جميعها إلى مراجعي الحسابات بمراجعة حسابات المؤسسة، والتأكد من مدى صحة القوائم المالية المنشورة على الجمهور، دفاعا عن المصلحة العامة.

4.3.1.1.1. أثار أزمة 1929: كان لحدوث الأزمة الاقتصادية وتوالي حوادث الإفلاس، وتعرض مركز المحاسب ومراقب الحسابات للخطر، اتحاد المنظمات المهنية المحاسبية الصغيرة مع بعضها البعض، لتشكل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي، وتلعب دورا طليعيا في توجيه العمل المحاسبي، ورفع الوعي المحاسبي للمجتمع المالي، ومحاولة توحيد الممارسة الجارية، ووضع الضوابط للسلوك المهني.

2.1.1. ظهور الاتحادات والهيئات المهنية للمحاسبة: أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي رافق الثورة الصناعية إلى ازدياد مهام ومسؤوليات المحاسب، فتطورت وظائف المحاسبة من خدمة أصحاب المؤسسة إلى خدمة وحماية أصحاب المصالح في المؤسسة (المساهمين، الدائنين، الجهات الحكومية...) وظهرت حاجة ملحة إلى إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تسعى إلى:

- حماية ودعم المحاسبين، وبخاصة اتجاه الضغوط المادية التي يمكن أن يمارسها مجلس الإدارة لشركات المساهمة التي يعمل بها المحاسب.

- تنمية رصيد المعرفة والثقافة المحاسبية عن طريق عقد الاجتماعات والندوات، وإصدار التعليمات والتوصيات المهنية لمواجهة المشاكل التي تقابل المحاسب في الحياة العملية، وتساعده على تكوين شخصية مستقلة عن أصحاب المشروع، وذالك بالاعتماد على توصيات الجمعيات المهنية.
- محاولة وضع مبادئ ومعايير مقبولة قبولا عاما.

ومن أهم هذه الاتحادات والهيئات المهنية ما يلي:

1.2.1.1. معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز (ICAEW): أسس هذا المعهد عام 1880 في لندن، وترجع أهميته في انتشار دائرة هيمنته وتوصياته، وبالإضافة إلى المملكة المتحدة فقد اخضع لهذا المعهد جميع المحاسبين في البلدان التي كانت خاضعة للتاج البريطاني، ويصدر هذا المعهد منذ عام 1938 وحتى الآن دورية شهرية باسم مهنة المحاسبة، وفي عام 1969 انبثقت عن هذا المعهد لجنة معايير المحاسبة، وكان هدفها هو تضييق مجالات الخلاف والتنوع في الممارسات المحاسبية، وفي عام 1975 أصدرت بيانا، وضحت فيه بأن المعلومة المحاسبية ليست موجهة فقط نحو الأسواق المالية بل لكل من أراد الاطلاع عليها، من بينهم المستثمرين، الدائنين، الأجراء، المحللين الماليين، الموردين، الزبائن، الجهات الحكومية والجمهور، ويوصي هذا البيان بالإفصاح في التقارير المالية إضافة على القوائم المالية التقليدية، بقائمة القيمة المضافة، الميزانية الاجتماعية، بيان للعلاقات المالية للمؤسسة مع الدولة وتقارير تقديرية، وفي سنة 1990 حلت لجنة المعايير المحاسبية لتحل محلها هيئة المعايير المحاسبية Accounting Standard Board (ASB) التي أعطت أهمية بالغة للمساهمين في رأس مال المؤسسة، لاعتبار أن القوائم المالية التي تلبي احتياجات المساهمين من المعلومات كافية لتلبية احتياجات المستخدمين الآخرين للمعلومات المحاسبية.

2.2.1.1. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA): تأسس هذا المعهد عام 1887 كمنظمة للمحاسبين المجازين في مهنة المحاسبة والتدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، تصدر عنه منذ عام 1905 مجلة مهنة المحاسبة التي توصل من خلالها إلى كافة الأعضاء المشكلات المحاسبية والحلول، وخول هذا المعهد إلى كل من اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة ولجنة التدقيق، بإصدار بيانات تمثل موقفه إن لم تتعارض مع تعليمات مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board (BSAF)، ولقد أظهر المعهد منذ تأسيسه اهتماما خاصا رائدا في مبادئ المحاسبة، فبعد انتهاء الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات من القرن الماضي، وتفشي أساليب محاسبية تضلل مستخدمي البيانات الناتجة عنها، اعتمد المعهد في عام 1934 مصطلح مبادئ محاسبية مقبولة Accepted Accounting Principles (PAA)، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

- قاعدة تحقق الإيراد بالبيع بعد إظهار الأرباح غير المحققة.
- قاعدة عدم جواز إضافة الأرباح الرأسمالية إلى أرباح العمليات التشغيلية للمشروع.

- مبدأ الثبات والتجانس في تطبيق الطرق المحاسبية.

في عام 1936 اعتمد المعهد مصطلح المبادئ المحاسبية المقبولة عموما Generally Accepted Accounting Principles (PAAG)، بهدف توحيد الممارسة العملية للمحاسبة وجعلها تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، وفي عام 1938 كون المعهد لجنة الإجراءات المحاسبية Committee on acconting procedure (PAC) التي تهدف إلى تضييق مجالات الاختلاف في التقارير والقوائم المالية، واكتفت هذه اللجنة بمناقشة المشكلات المثارة الجارية، وإصدار توصيات تمثل ردود فعل سريعة لمشاكل التطبيق العملي، وصدرت هذه التوصيات باسم منشورات بحوث المحاسبة، وفي سنة 1959 حلت محل لجنة الإجراءات المحاسبية هيئة المبادئ المحاسبية Accounting Principles Board (BPA)، ولتحل محل هذه الأخيرة سنة 1973 هيئة معايير المحاسبة المالية FASB.

3.2.1.1. الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA): الجمعية الأمريكية للمحاسبة هي منظمة علمية أكاديمية للمحاسبة، تضم كبار أساتذة الجامعات الأمريكية في مجال المحاسبة، ولها دورية ربع سنوية باسم مجلة المحاسبة تصدر منذ عام 1926، وهي منبر علمي متخصص لتبادل الأفكار ونتائج البحث العلمي، تبلورت جهود هذه الجمعية في إصدار الدراسات التالية :

- قائمة بالمبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية للمؤسسات.
- مدخل إلى معايير محاسبة الشركات عام 1940، أعيد طبعه 15 مرة، وألف في نفس العام استجابة لنداء اللجنة التنفيذية للجمعية بهدف استكمال بحث المبادئ المحاسبية.
- بحث في وظيفة المحاسبة.
- بيان حول نظرية المحاسبة ومدى قبول هذه النظرية.

4.2.1.1. هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB):_ هذه الهيئة هي مؤسسة مسؤولة عن إنشاء وتطوير معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع لجنة تداول الاوراق المالية Securities and exchange commission (SEC)، وحلت هذه الهيئة عام 1973 محل هيئة المبادئ المحاسبية APB، ووضعت عند نشأتها الإطار المفاهيمي للمحاسبة وإعتبرته نظام منسق للأهداف والمبادئ الأساسية لإعداد المعايير المحاسبية، وتحديد طبيعة ودور ومحددات المحاسبة المالية، والقوائم المالية، ولقد أصدرت هذه الهيئة من 1978 إلى 1985 دراسات تمثل قاعدة هامة لتطوير نظرية المحاسبة، يطلق عليها قوائم مفاهيم المحاسبة المالية Statement Of Financial Accounting Concepts (SFAC) ، وتتمثل هذه الدراسات فيما يلي:

- بيان رقم 1، 1975: أهداف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من طرف المؤسسات الصناعية والتجارية.

- بيان رقم 2، 1980: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- بيان رقم 3، 1980: إعطاء تعاريف لعناصر القوائم المالية.
- بيان رقم 4، 1980: أهداف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لغير المؤسسات الصناعية والتجارية.
- بيان رقم 5، 1984: مبادئ الاعتراف والقياس للبيانات المالية.
- بيان رقم 6، 1985: يعوض البيان رقم 3، حيث يأخذ بعين الاعتبار عناصر القوائم المالية لجميع المؤسسات الصناعية والتجارية ولغير المؤسسات الصناعية والتجارية.

5.2.1.1. المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC): تعرف أيضا بالسوق الأوروبية المشتركة، وهو تنظيم يتمتع بسلطة حكومية، ولكن نطاقه محدود بالدول الأعضاء التابعة للمجموعة، ففي عام 1997 بلغ عدد الدول الأعضاء 15 دولة، وتقوم المجموعة بإصدار تعليمات Directives توجه إلى الدول الأعضاء، وتعتبر هذه التعليمات ملزمة التطبيق، وهي متعلقة بالتقارير المحاسبية وتهدف إلى تحقيق مزيد من التنسيق والتوحيد في الممارسات المحاسبية بين دول المجموعة الأوروبية، وتدعى المجموعة الاقتصادية الأوروبية حاليا بالاتحاد الأوروبي، ويبلغ عدد أعضائه حاليا 27 دولة.

إضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى الأوروبي، نجد مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) والاتحاد الدولي المحاسبي International Federation of Accountants (IFAC) اللذان يعملان على تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى العالمي.

3.1.1. التوجه نحو التوافق المحاسبي على المستوى الدولي: إن النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات، وشركات المحاسبة الدولية، وحركة رؤوس الأموال في مختلف البورصات العالمية وما ترتب على ذلك من توسيع لقاعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية وتنوع جنسياتهم، أظهرت أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي حدود الدول، وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، ولتحقيق ذلك كان لابد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية، ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة بهدف زيادة الانسجام بين المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية، لتسهيل عملية تحليل ومقارنة للقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات المتواجدة بمختلف الدول.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى التمييز بين التوافق المحاسبي والتوحيد المحاسبي، فهذا الأخير يعني التطبيق لمعايير متماثلة وتوحيد الممارسات المحاسبية ضمن حدود جغرافية معينة، بينما التوافق المحاسبي يسمح بالاختلاف في الممارسات المحاسبية، ويهدف فقط إلى إعداد التوازن بين هذه الممارسات.

وقد أسفرت الجهود المبذولة من طرف مختلف المنظمات واللجان الدولية المهتمة بالتوافق الدولي للمحاسبة، وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيقها، ومن ابرز هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Committee (IASC) والاتحاد الدولي المحاسبي International Federation of Accountants (CAFI).

1.3.1.1. لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC: لجنة معايير المحاسبة الدولية هي هيئة مستقلة تم تأسيسها 29 جوان 1973 في لندن بموافقة الهيئات المحاسبية للدول التالية: ألمانيا، استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة وايرلندا، وفي سنة 2000 أصبحت لجنة IASC تتضمن 120 هيئة محاسبية موزعة على حوالي 90 دولة، (10) ص30 وتتمثل أهداف هذه اللجنة وفق الدستور الخاص بها الذي تم نشره سنة 1998 فيما يلي:

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية ذات الغرض العام، الواجب التقيد بها عند عرض القوائم المالية، وتشجيع قبولها والتقيد بها على مستوى العالم.
- العمل بشكل عام على تطوير وتوفيق القواعد والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وكانت أهم المراحل التي مرت بها هذه اللجنة منذ تأسيسها عام 1973 كالتالي:

- 1974- 1986: مرحلة إحصاء المبادئ المحاسبية، وعلى إثرها حاول أعضاء اللجنة إعداد معايير محاسبية دولية، وفي سنة 1977 حققوا ذلك، بحيث تم إعداد كل معيار باحترام جميع المبادئ المحاسبية للدول الأعضاء.
- 1987- 1994: إنصبت أهداف اللجنة في هذه المرحلة حول تقليص مجال العمل للمعايير الصادرة، حتى تكون القوائم المالية للبلدان الأعضاء قابلة للمقارنة.
- 1995- 1999: كان هدف اللجنة في هذه المرحلة إعداد إطار كامل للمعايير، وتميزت هذه المرحلة بظهور مفهوم القيمة العادلة.
- في ماي 2000: أخذت المنظمة الدولية للأوراق المالية Organisation Internationale des Commissions de Valeurs (OICV) قرارا حاسما بالعمل على تطوير معايير المحاسبة الدولية، وطلبت من الدول الأعضاء في اللجنة بالسماح للمؤسسات المندرجة في البورصة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وفي جوان 2000 أعلن الاتحاد الأوروبي عن تبنيه تطبيق معايير المحاسبة الدولية ابتداءا من سنة 2005 على كل المؤسسات المدرجة في البورصة، وفي جوان 2007 سمحت لجنة الاستثمارات والبورصة SEC بالولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الأجنبية بنشر قوائمها المالية حسب معايير التقارير المالية الدولية.

2.3.1.1. إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC: في 1 أفريل 2001 حولت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC مسؤولية وضع المعايير الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وأعيد هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية كما يلي:

1.2.3.1.1. مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF): تتكون هذه اللجنة من 22 أمينا، ومكلفة بتعيين أعضاء المجالس واللجان التابعة لها، والبحث عن مصادر التمويل، ومراجعة القضايا الإستراتيجية العامة المؤثرة على المعايير المحاسبية.

2.2.3.1.1. مجلس معايير المحاسبة الدولية BIAS : يتكون هذا المجلس من 16 عضوا، 12 عشر منهم بتفرغ تام، وسبعة أعضاء من المتفرغين لديهم مسؤوليات ارتباط رسمية مع واضعي المعايير الوطنية بهدف تشجيع التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية، ويعمل هذا المجلس على إصدار معايير محاسبية تحت اسم "معايير التقارير المالية الدولية international financial roporting standards (SRFI) "(تم إصدار 8 معايير IFRS من طرف IASB) بدلا من معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS) التي كانت تصدر من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC (تم إصدار 41 معيار من طرف IASC، وقد الغي منها 12 معيار)

3.2.3.1.1. المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الدولية (SAC): يتكون هذا المجلس على أكثر من 40 عضوا، حيث يشكل ملتقى للمنظمات والأفراد المهتمين بالتقرير المالي الدولي للمشاركة في عملية وضع المعايير، كما يتم تعيين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتمتعون بخلفيات وظيفية وجغرافية متنوعة، ويجتمع عادة ثلاث مرات في السنة في اجتماعات مفتوحة للجمهور، ويعطي النصح لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول أولويات عمله، ويطلعه على انعكاسات المعايير المقترحة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية، كما أن مجلس IASB يستشير هذا المجلس الاستشاري قبل البدا في أي مشروع أساسي لإعداد أو تعديل أي معيار محاسبي.

4.2.3.1.1. لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC): تتكون هذه اللجنة من 14 عضوا، يعينهم أمناء مجلس معايير المحاسبة الدولية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويحق لأعضاء هذه اللجنة الحديث عن المسائل الفنية من دون تصويت، كما تعمل هذه اللجنة على تفسير معايير التقارير المالية الدولية IFRS بهدف التطبيق الجيد لها.

والشكل التالي يوضح هيكلة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

الشكل رقم 1: هيكلة مجلس معايير المحاسبة الدولية

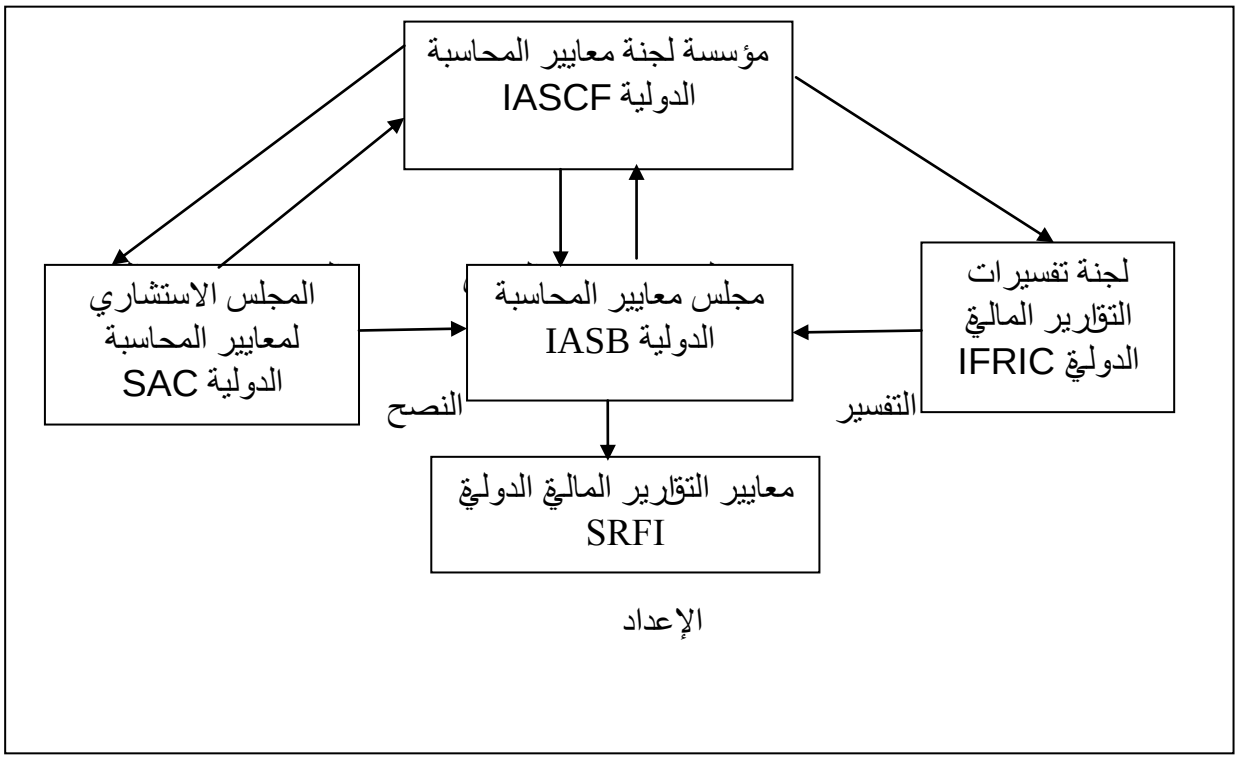

3.3.1.1. مفهوم معايير المحاسبة الدولية وإجراءات إعدادها: كلمة معيار هي ترجمة لكلمة standard الانكليزية، وهي تعني وضع نموذج ، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، ويقصد به في المحاسبة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، وكذا توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق، وهو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية.

ويقصد بالمعيار المحاسبي الدولي بأنه نص مرجعي للمحاسبة، ومجال تطبيقه يتعدى حدود الدولة ، وتعتبر المعايير المحاسبية الدولية تنظيم للعمل المالي والمحاسبي من أجل التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية، حيث يتم تطبيق هذه المعايير في كافة القطاعات ، وأعدت هذه المعايير بعد أبحاث ودراسات قام بها نخبة من خبراء المحاسبة والمراجعة على المستوى العالمي.

وتمر عملية إصدار المعيار المحاسبي الدولي على عدة إجراءات تضم أربع مراحل أساسية على النحو التالي:

- بعد اختيار موضوع معين، يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتعيين خبراء تقنيين مكلفين بإعداد ودراسة مشروع مسودة المعيار .

- بعد حصول مجلس IASB على أراء الخبراء التقنيين حول مشروع مسودة المعيار، يقوم المجلس بنشر بيان مسودة المعيار للمناقشة والتعليق عليه من طرف مختلف الهيئات والجمعيات المحاسبية، الحكومات وهيئات الأسواق المالية...الخ.
- بعد حصول مجلس IASB على مختلف الآراء والملاحظات وإجراء التعديلات اللازمة على مشروع المعيار، يطرح هذا الأخير للتصويت، وحتى يكون مقبول يجب أن يوافق عليه على الأقل ثمانية أعضاء.
- بعد الموافقة على قبول المعيار يقوم مجلس IASB بنشر المعيار مع ملحق يحتوي على معلومات إضافية حول ظروف إصدار المعيار، ويقدم كذلك شروحات على كيفية تطبيقه.

4.3.1.1. الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC): الاتحاد الدولي للمحاسبين عبارة عن منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضوا في 118 دولة، يهدف إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى، والتشجيع على اعتمادها، وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.
- معايير دولية لرقابة الجودة.
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.
- معايير التأهيل الدولية.
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

وقد أعطيت صلاحيات إصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة للجنة ممارسة المراجعة الدولية IAPC، بالنيابة عن مجلس الاتحاد IFAC.

1-1-3-5- فوائد التوافق الدولي للمحاسبة: من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي للمحاسبة، إن هذه الدوافع لابد وأنها تنبع من الفوائد والمنافع التي يتوقع أن تعود على تلك الأطراف من وراء عملية التوافق، ومن أهم فوائد التوافق الدولي للمحاسبة ما يلي:

- إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية، حيث إجراء المقارنات يسهل عملية تقييم أداء المؤسسات، ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية مما يسمح بحرية تدفق الاستثمارات الدولية.
- يوفر التوافق المحاسبي الدولي للشركات خاصة الدولية منها الوقت والمال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية، التي تعد كل منها حسب الممارسات والمبادئ المحاسبية السائدة في كل دولة.
- العديد من الدول خاصة النامية منها، لا توجد بها منظمات مهنية للمحاسبة، وتفتقر إلى معايير محاسبية، وبالتالي فان تبنيها للمعاير الدولية للمحاسبة سوف يوفر لها الوقت والمال لإنشاء نظم محاسبية.

- إن التوافق المحاسبي الدولي سيسهل لشركات المحاسبة الدولية القيام بأعمالها وبأقل كلفة، وهو ما ينعكس كذلك على الشركات الدولية محل المراجعة، حيث يتوقع أن تكاليف مراجعتها ستنخفض كذلك.

- إن التوافق المحاسبي الدولي يجعل من القوائم المالية قابلة للقراءة والمقارنة مما يزيد من كفاءة أسواق الأوراق المالية، ويسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل من خارج حدود الدولة، سواء في صورة رأس مال أو قروض.

2-1- المحاسبة كنظام للمعلومات: تحتاج المؤسسات الاقتصادية إلى موارد مالية وبشرية لتسيير أنشطتها، ونظرا لمحدودية هذه الموارد يتطلب الأمر أن يتم تخصيصها على استخداماتها البديلة بطريقة فعالة، تحقق العائد الأفضل على الأموال المستثمرة، وحتى يكون بالإمكان تخصيص هذه الموارد على أساس رشيد، يجد متخذ قرار التخصيص نفسه بحاجة إلى معلومات مالية وغير مالية حول الموارد الاقتصادية المتاحة، ومجالات النشاط التي تنافس على توظيف هذه الموارد، ومعلومات عن النتائج المتوقع تحقيقها.

وبالتالي فالمعلومة ضرورية لكل من يهمه الأمر لتقييم أداء المؤسسة، عليه فان النظام المحاسبي هو بمثابة الأداة التي يمكن لمستخدموا المعلومات المحاسبية الاعتماد عليها في توفير تلك المعلومات، إذن يجب على النظام المحاسبي تقديم معلومات دقيقة وواضحة وكاملة كي يتمكن مستخدميها من الوثوق فيها.

1.2.1. مفهوم المحاسبة وفروعها: يطلق معظم الباحثين على المحاسبة مصطلح لغة الأعمال، لأنها تختص بتجميع البيانات الاقتصادية عن المؤسسة، بقصد توفير تقارير مالية تقدم للمستفيدين من خدماتها، من داخل المؤسسة وخارجها، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.

1.1.2.1. تعريف المحاسبة: نظرا للطبيعة الخدمية لنشاط مهنة المحاسبة، ومن ثم تطور وظائفها بتطور الظروف الاقتصادية، فكل ذلك قد انعكس على تعريفات المحاسبة، لذا فخلال العهد الذي تكرس فيه دور المحاسبة بفن مسك وتنظيم السجلات المحاسبية خلال النصف الأول من القرن العشرين، أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA عام 1940 أول تعريف للمحاسبة ونصه ما يلي: "المحاسبة نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب، ثم تلخيص العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه المؤسسة عن فترة مالية معينة (سنة ميلادية عادة)، وتحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة".

كما ركز المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في احدث نشراته في البيان رقم (4)، الصادر عن هيئة المبادئ المحاسبية APB في عام 1970 على معيار المنفعة، فعرفت المحاسبة كما يلي: "المحاسبة نشاط خدمي، وظيفتها تقديم معلومات كمية ذات طبيعة مالية بالدرجة الأولى، عن المؤسسات، بهدف أن تكون هذه المعلومات نافعة في اتخاذ القرارات، وفي الاختيارات العقلانية بين طرق النشاط البديلة"، ولقد أيدت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB هذا الاتجاه النفعي، أو اتجاه فائدة

المعلومات في اتخاذ القرارات وذلك في بيانها رقم (1) سنة 1975 وكذلك في بيانها رقم (4) لعام 1980 حول أهداف التقارير المالية في المؤسسات الصناعية والتجارية، حيث اعتبرت المحاسبة كنظام معلومات يجمع معلومات اقتصادية عن المؤسسة، ويوصلها إلى الفئات المهتمة بتلك المؤسسة لمساعدتها في اتخاذ القرار.

وفيما يخص التعريف الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، إذ أشارت إلى أن المحاسبة هي علم اصطلاحي غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات للنشاط الاقتصادي.

كما تم تعريف المحاسبة ضمن المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1999، بأن المحاسبة عبارة عن نظام لتنظيم المعلومة المالية، الذي يسمح بإدخال، ترتيب وتسجيل البيانات الأولية، وعرض القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقية للثروة، ونتيجة الوحدة، وحالتها المالية في تاريخ إقفال الدورة المحاسبية.

نلاحظ انه منذ السبعينات من القرن الماضي، أصبحت التعاريف المحاسبية تتناسب مع تطور الدور الوظيفي لها كنظام للمعلومات، ويؤكد هذا الاتجاه في تعريف المحاسبة ما قدمه (kieso,2006) في كتابه (intermediate accounting) عندما عرفها بأنها: "نظام يختص بتحديد وقياس وإيصال المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، للفئات ذات المصلحة ممن تستخدم هذه المعلومات في اتخاذ قراراتها المالية".

بناءا على التعاريف المحاسبية السابقة الذكر، نستنتج أن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو صياغة المعلومات المحاسبية في قوائم مالية، وإيصالها لمستخدميها لمساعدتهم على اتخاذ القرارات. وبالتالي فالمحاسبة تؤدي دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة، يمكن أن تتحدد معالمها الرئيسية في ثلاث خطوات متتالية هي:

حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة، وتمثيلها في صورة بيانات أساسية (خام)، تسجل في الدفاتر المحاسبية.

تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتتحول هذه البيانات بعد معالجتها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات.

- إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة، وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.

2.1.2.1. فروع المحاسبة: باعتبار المحاسبة وظيفة خدمية، فمن الطبيعي أن تتطور في الاتجاه الذي يزيد من فعالية الخدمات التي توفرها للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واستجابة للاحتياجات المستجدة لها بمرور الزمن نشأت فروع متخصصة ومن أهمها:

1.2.1.2.1. المحاسبة المالية: تعتبر المحاسبة المالية أم المحاسبات وأقدمها، حيث اشتقت منها وتفرعت جميع الفروع المحاسبية الأخرى، وتتألف المحاسبة المالية من مجموعة من المبادئ والقواعد والأسس المحاسبية التي تحكم وترشد عمليات تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية، وإعداد الحسابات الختامية والتقارير المالية، وهذه الأخيرة تساعد الإدارة والمستثمرين والبنوك وبورصة الأوراق المالية وغيرها في الحكم على أداء المؤسسة، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة.

2.2.1.2.1. محاسبة التكاليف: نشأ هذا الفرع استجابة لمتطلبات الثورة الصناعية، وذلك لسد قصور نظم المحاسبة المالية عن الوفاء بالاحتياجات المستجدة للمؤسسات الصناعية، وتختص محاسبة التكاليف بحصر

وتحليل وتصنيف عناصر التكلفة التي تحدث في المؤسسة بهدف:

- قياس تكلفة المنتج.
- الرقابة على عناصر التكلفة بقصد ترشيد الإنفاق.
- وضع المعايير الملائمة لعناصر التكلفة، باعتبارها مقاييس أو مؤشرات تستخدمها الإدارة في مجالات التخطيط وتقييم الأداء.
- توفير المعلومات الملائمة للإدارة في مجال اتخاذ القرارات.

3.2.1.2.1. المحاسبة العمومية: هذا الحقل من المحاسبة يستند إلى أسس خاصة تختلف عن محاسبة المؤسسات الاقتصادية والتجارية، حيث تختص في قيد وتهيئة الدفاتر والسجلات المحاسبية للدوائر والهيئات والمنظمات الحكومية الرسمية، التي في الغالب لا تهدف إلى تحقيق الربح، وترتبط بصلة وثيقة بالنظام والسياسات المالية للدولة، في تحصيل الإيرادات ذات السيادة للدولة، وسبل تخصيصها وأسس إنفاقها ومتابعتها في الدوائر اللامركزية، وللمحاسبة العمومية عبئ كبير في تخطيط ورقابة أموال الدولة، والمسؤولية في الحفاظ على الأموال ذات النفع العام.

4.2.1.2.1. المحاسبة الوطنية: يختص هذا الحقل من المحاسبة في إعداد وتهيئة الحسابات المالية للمؤسسات، ومختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، التي تقوم على أساس قياس الدخل الوطني والناتج الوطني، والاستثمار في البلاد، وكذلك بيان مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تحقيق الدخل الوطني، إذ يعتمد هذا الحقل بالأساس على المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف، لإعداد البيانات المالية الضرورية، وبالشكل الذي يساعد في رسم سياسات الدولة، مثل بيانات القيمة المضافة.

المحور الثاني: نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة

نظام المعلومات المحاسبي، ينظر للمحاسبة كنظام للمعلومات، أنها مجموعة من النظم الفرعية والطرق والإجراءات التي تحكمها مبادئ وقواعد سليمة تتبع لأجل تشغيل البيانات عن العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، بغرض إنتاج معلومات مالية.

1. مدخل لنظم المعلومات

حتى يمكن فهم نظام المعلومات نبدأ أولا بتعريف كل من المعلومات والبيانات والنظام.

1. **مفهوم النظام :** تعددت التعاريف الخاصة بالنظام من حيث الألفاظ ولكنها تتفق من حيث المعنى، ونتطرق فيما يلي إلى أهم هذه التعاريف:

" النظام عبارة عن مجموعة من المكونات أو العناصر التي تتعلق ببعضها البعض وتتجه نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة".

ويعرف مصطلح النظام بصفة عامة على أنه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر(الأفراد، التجهيزات الآلات، الأموال السجلات،...) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة.

ويرى آخر أن " النظام هو مجموعة من العناصر أو الأفراد التي تتكامل مع بعضها البعض وتحكمها علاقات وآليات عمل معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين".

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

- أن النظام يتكون من مجموعة من الأجزاء أو العناصر والعلاقات القائمة فيما بينها؛
- وجود مجموعة من العلاقات بين مختلف هذه العناصر؛
- أنها تعمل معا لتحقيق هدف مشترك.

1.1. التفرقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:

1.1.1. البيانات: " تمثل البيانات مجموعة من الحقائق والأفكار والمشاهدات أو الملاحظات أو القياسات، وتكون في صورة أعداد أو رموز خاصة، وهي تصف فكرة أو موضوعا أو حدثا أو هدفا أو أي حقائق أخرى" كأسماء الأشخاص وعناوينهم، أو أسعار سلع...الخ.

كما تعرف البيانات كذلك على أنها " تمثل الحقائق والأرقام والكلمات والإشارات التي تعبر عن فكرة، والتي يمكن ترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة الإلكترونية لتتحول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها، ومن بينها نجد أرقام المبيعات السنوية أو الشهرية...الخ.

2.1.1. المعلومات: " هي بيانات تمت معالجتها بوسائل ماهرة (محنكة) لتصبح في شكل أكثر نفعا لمستخدمها حاليا ومستقبلا وذلك بعد أن تم إزالة الغموض عنها".

المعلومات هي البيانات التي معالجتها بطريقة محددة كماً في الفرز والتحليل والتبويب والتلخيص وإجراء العمليات المختلفة لتعطي معنى كاملا يمكن من استخدامها

ومن خلال التعاريف المذكورة يتضح أن البيانات عبارة عن المادة الخام التي يتم ترتيبها وتصنيفها وتنظيمها للحصول على شكل أكثر استخداما وفائدة وتسمى في هذه الحالة بالمعلومات، والجدول الموالي يوضح الفرق بينهما.

الجدول رقم (01): الفرق بين البيانات والمعلومات

البيانات	المعلومات
1- تمثل أرقاما أو أعدادا غير مفسرة	1- تمثل أرقاما أو أعدادا مفسرة
2- تمثل مدخلات النظام	2- تمثل مخرجات النظام
3- لا يمكن اتخاذ قرار بناء عليها	3- يمكن أن يتخذ قرار بناء عليها
4- أرقام غير تامة المعالجة	4- أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام

3.1.1. المعرفة: "هي المستوى الأعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد فهي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم فنحن نتلقى المعلومات ونمزجها بما تدركه حواسنا ونقارنها بما تختزنه عقولنا من واقع الخبرة السابقة ثم نطبق على هذا المزيج ما بحوزتنا من أساليب الحكم على الأشياء وصولا إلى النتائج والقرارات أو استخلاصنا لمفاهيم جديدة".

وتعرف المعرفة كذلك على أنها "حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات وتجارب ودراسات فرد أو مجموعة من الأفراد أو مجتمع معين في وقت محدد".

ومن خلال هذه التعاريف يتضح الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة، فإذا كانت المعلومات هي ناتج تصنيع البيانات فإن المعرفة هي ناتج تصنيع المعلومات فالمعرفة هي حصيلة ما يمتلكه الفرد أو المؤسسة أو مجتمع من المعلومات وعلم وثقافة في مجال معين وفي وقت معين، وبتعبير آخر فإن المعرفة هي حصيلة لامتزاج ثلاث عناصر هي المعلومات الخبرة والحكمة البشرية.

الشكل رقم (01): الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة

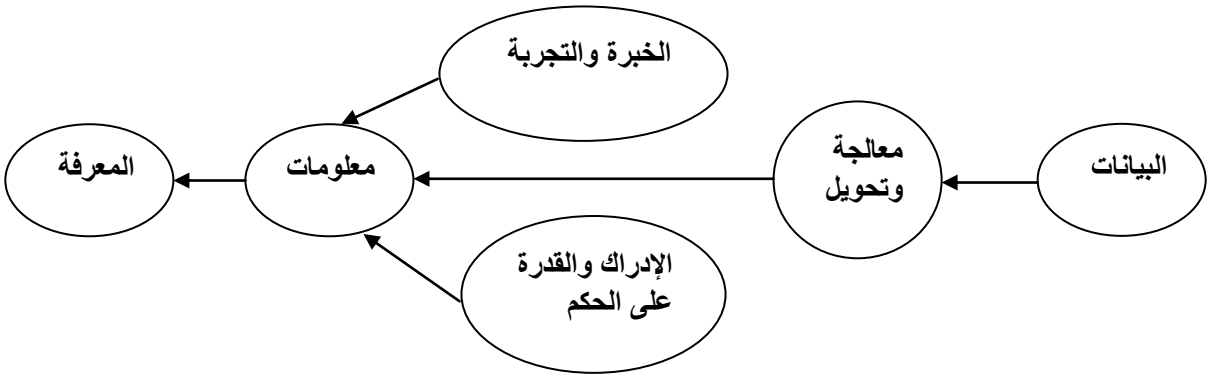

2.1. مفهوم نظام المعلومات : بعد التطرق إلى مفهوم كل من النظام والبيانات والمعلومات والمعرفة، يمكن الآن تعريف نظام المعلومات حيث يعرف بأنه " ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر تقوم بتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال قنوات وخطوط الاتصال".

أما (Dourneau) " يعتبر نظام المعلومات على أنه تلك الذاكرة الضخمة التي تسعى إلى خدمة صانعي القرار، ومختلف مستعملي المعلومات ، بحيث تكون قادرة على إحاطتهم بالوضعية الحالية للمؤسسة، وكذلك الأحداث التاريخية التي تهمهم، والتي قامت بتسجيلها".

ويعرف نظام المعلومات بأنه " ذلك النظام المكون من معدات وبرامج وأفراد ومعطيات وعمليات والتي توظف في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات".

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل لنظام المعلومات وهو أن نظام المعلومات عبارة عن مجموعة متكاملة من المكونات والإجراءات، تهدف إلى إنتاج معلومات قيمة تقدم إلى المستخدمين الذين هم بحاجة إليها، لتساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة، وعمليات أخرى للتسيير.

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية لنظام المعلومات داخل المؤسسة في النقاط الثلاثة التالية:

- تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات؛
- تقديم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية؛
- تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.

وما يمكن ملاحظته هنا، أن المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات في المؤسسة تستخدم في أغراض مختلفة، وموجهة إلى أطراف داخلية وخارجية للمؤسسة.

2. مكونات ووظائف نظام المعلومات:

1.2. مكونات نظم المعلومات: يتكون نظام المعلومات من أربعة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

1.1.2. المدخلات: يعتمد كل نظام على نظام مدخلات معينة، وينصب عليها نشاط النظام وعملياته. وتنحصر هذه المدخلات في نوعين رئيسين في جميع الأنظمة هما المادة فقط، أو البيانات فقط أو الاثنين معا، ومصادر هذه المدخلات مختلفة ومتنوعة من البيئة المحيطة بالنظام. وقد تكون مخرجات لنفس النظام، عند استخدامها كمدخلات جديدة من خلال عملية التغذية العكسية.

2.1.2. عمليات المعالجة: ويقصد بها النشاط الذي يمارس من قبل النظام على المدخلات، باعتماد المستلزمات الضرورية من قوى بشرية ومادية وإجراءات معينة من أجل تحويل هذه إلى المخرجات المطلوبة، وهي كذلك عملية تحويل البيانات لحل مشكلة أو مقابلة احتياج خاص لأجل توفير المعلومات، وقد يتضمن مفهومها كل الحسابات أو أحدها المقارنة ، التلخيص، التصفية أو التحويل.

3.1.2. المخرجات: تتحول المدخلات بفعل عمليات المعالجة إلى مخرجات التي تطرح في البيئة المحيطة أو تستخدم كمدخلات جديدة للنظام نفسه، وبصفة عامة المخرجات تمثل النتائج التي يعمل النظام للوصول إليها.

4.1.2. التغذية العكسية: وهو عنصر لابد من توفره، للتحقيق الانتظام في فعاليات النظام والرقابة عليها، ويتولى هذا العنصر مهمة المقارنة بين مخرجات النظام الفعلية وبين المخرجات المخططة والمحددة مسبقا. وبهذا تهدف التغذية العكسية إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام وتعمل على تقويم نتائج عمله وتصحيح الأهداف إذا تضمنت بعض الانحرافات.

ومن خلال توضيح العناصر التي تكون النظام والعلاقة بينها، يمكن تقديم الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): العلاقة بين العناصر الأربعة للنظام

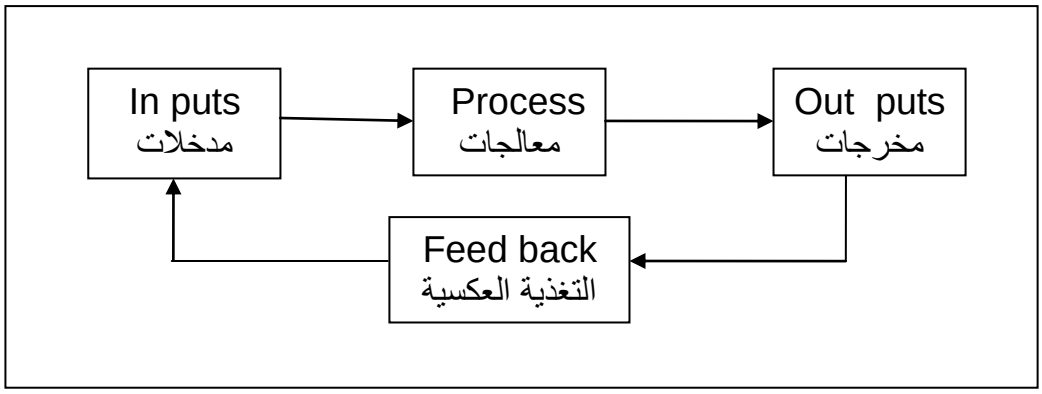

من خلال الشكل أعلاه، تكون العلاقة بين العناصر الأربعة للنظام عن طريق إدخال بيانات للنظام والتي تمثل المدخلات، ثم تتم عملية المعالجة لهذه المدخلات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في مخرجات النظام وقد تستخدم هذه المخرجات كمدخلات جديدة للنظام وذلك عن طريق عملية التغذية العكسية.

2.2. وظائف نظام المعلومات: هناك خمسة وظائف أساسية يؤديها أي نظام للمعلومات وهي:

1.2.2. تجميع البيانات: وذلك عن طريق استخلاص البيانات من مختلف المصادر وتبويبها في مجموعات.

2.2.2. تشغيل البيانات: وذلك عن طريق معالجتها حسابيا ومحاسبيا ورياضيا وإحصائيا.

3.2.2. إدارة البيانات: ويتم ذلك من خلال ثلاثة مهام:

- تخزين البيانات في ملفات أو قواعد بيانات؛
- تحديث البيانات المخزنة؛
- استرجاع البيانات عن طريق الدخول إلى البيانات المخزنة والأخذ منها.

4.2.2. رقابة البيانات وسريتها: التأكد من صحة ودقة البيانات المخزنة و التصريح بوجود أقفال معدنية على أماكن المستندات وتسوية الأرصدة والتحقق والفحص.

5.2.2. إنتاج المعلومات: وضع المعلومات بين أيدي مستخدميها.

ويمكن توضيح هذه الوظائف من خلال الشكل التالي:

رقم الشكل: 03: عنوان الشكل: وظائف نظام المعلومات

نظام المعلومات.

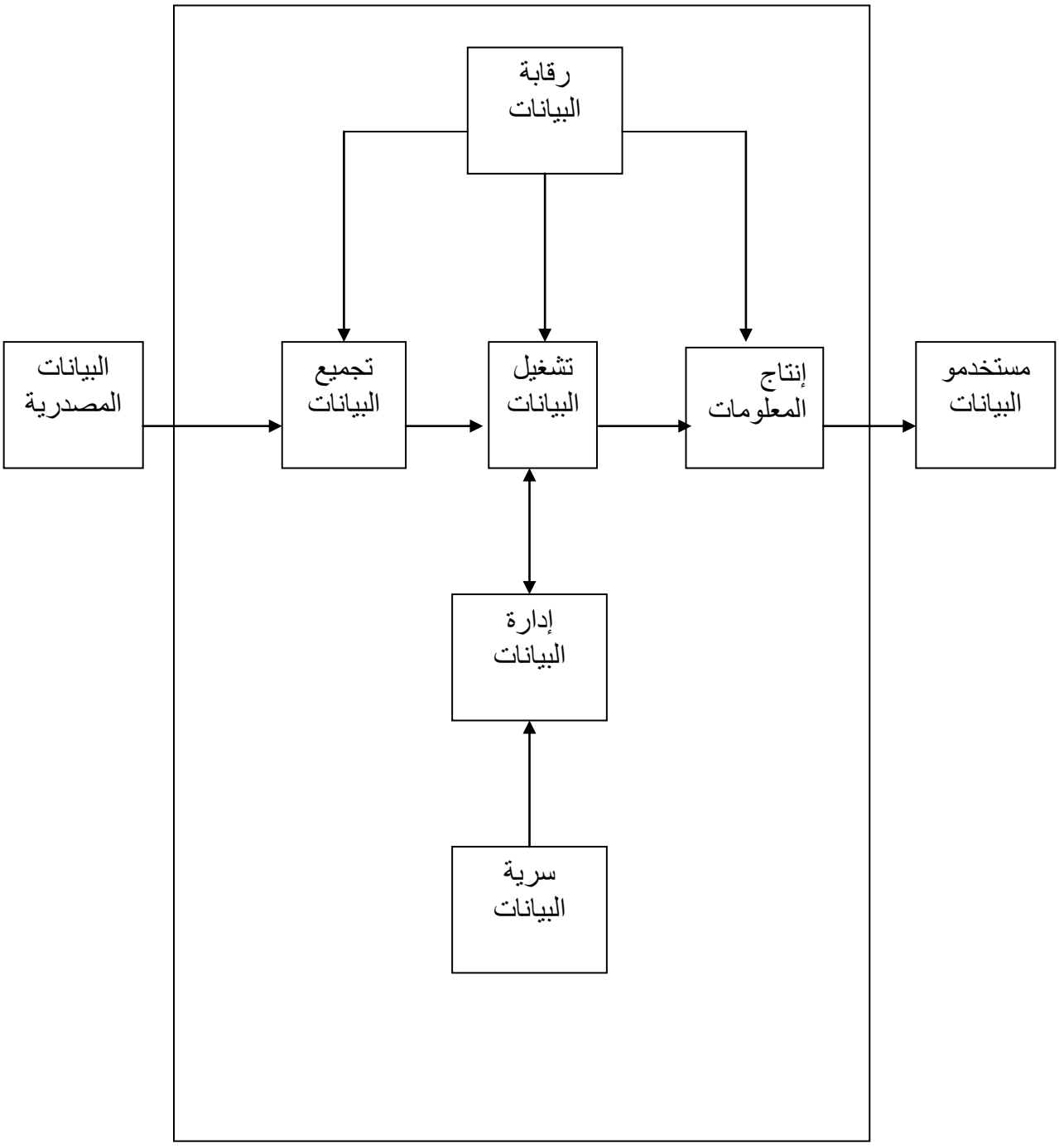

ثانيا: ماهية نظام المعلومات المحاسبي وعناصره

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي أهميته من دور المعلومات الم الية التي ينتجها النظام، والتي تسمح بالكشف عن الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة، ويستفيد منها العديد من الأطراف. وفي هذا المطلب تقديم لبعض تعاريف نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته(عناصره).

1. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي : تقوم المحاسبة بأداء وظائفها عن طريق جملة عمليات تتضمن حصر، تجميع، وتشغيل البيانات ذات الطابع الاقتصادي والمعبر عنها بشكل كمي ونقدي وتحليل هذه البيانات. تهدف هذه العمليات إلى تحديد وتعيين الكم المقابل من الأحداث الاقتصادية والعمليات التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، من خلال عمليات القياس والتبويب والتلخيص، يتم التخفيض من الكم الضخم للبيانات، إلى عدد صغير نسبيا من القيم ذات أهمية مرتفعة، وإيصال المعلومات التي تخص المؤسسة إلى مجموعة كبيرة من المستفيدين الداخليين والخارجيين.

من العمليات التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي، يمكن تصنيفه ضمن النظم التشغيلية، فهو يلعب دورا رئيسا في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة أو بين المؤسسة وبيئتها المحيطة.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية للمعلومات في المؤسسة، ويهتم فقط بالأحداث الاقتصادية التي يكمن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي.

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه" ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية" .

ويعرف كذلك أنه " ذلك الجزء الأساسي من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة، في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة" .

وهناك تعريف شامل وهو أن " نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الذي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية (مثل قيمة المبيعات للمستهلكين)، رغم أن البيانات قد تكون غير مالية (مثل عدد ساعات العمل)، وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية. وفي جانب المخرجات، فإن نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية. وهذه المعلومات المالية تمثل عملية تسجيل (كم من الأرباح تحققت؟) ومعلومات رقابية (ما هو مقدار المدفوعات مقارنة بالميزانية؟)، ومعلومات لاتخاذ القرارات (التكاليف والمنافع الخاصة بمنتج جديدة)".

ونستخلص من التعاريف السابقة أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن الإجراءات التي تجمع، تسجل، تبوب البيانات المالية وتعالجها من أجل الحصول على معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذا استعمالها في عمليات أخرى (كما أشير إليه سابقا).

2. عناصر نظام المعلومات المحاسبي : م قارنة بعناصر نظم المعلومات في المؤسسة، يتكون نظام المعلومات المحاسبي من ثلاثة أجزاء رئيسية:

1.2. المدخلات: تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في البيانات (وهي الأرقام الخام) التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في المؤسسة، وتدخل هذه البيانات إلى النظام محمولة على وسائط تسمى المستندات.

2.2. وسائل المعالجة: تتم معالجة مدخلات (بيانات) هذا النظام بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وتضم هذه الإجراءات، التسجيل والتبويب أو التصنيف، التلخيص وتحليل النتائج، ثم التقرير عنها (الدورة المحاسبية). ويتم القيام بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية.

3.2. مخرجات النظام: وتتمثل مخرجاته في المعلومات الناتجة عن البيانات التي تم تشغيلها بالإجراءات السابقة. وتخرج المعلومات من النظام محمولة على وسائط تسمى التقارير. وتشمل هذه المعلومات ما يلي:

- معلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة (من ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات وثيقة ممثلة في قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر؛
- معلومات عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة، ويحمل هذه المعلومات وثيقة تعرف بقائمة المركز المالي أو الميزانية؛
- معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق المساهمين خلال الفترة المالية، ويحمل هذه المعلومات وثيقة تسمى قائمة التغيرات في حقوق المساهمين،
- معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي النقدي خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات وثيقة تعرف بقائمة التدفقات النقدية.

ووجود نظام معلومات محاسبي في كل مؤسسة، ضروري، سواء كان نظاما محاسبيا يدويا بسيطا أو نظاما محاسبيا شاملا ومعقدا يعتمد على استخدام القدرات الهائلة للحاسبات الإلكترونية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من المعلومات الم الية، النوع الأول إجباري وتتمثل المعلومات الم الية الإجبارية في المعلومات المطلوبة بقوة القانون، إذ تلزم المؤسسات بمسك الدفاتر والسجلات والمستندات وإنتاج القوائم المالية، وكذلك المعلومات الم الية عن الأجور والمرتبات والعملاء والموردون. أما النوع الثاني من المعلومات الم الية فهي اختيارية، ومثال ذلك أنظمة الموازنات ومحاسبة المسؤولية، والتقارير الخاصة للإدارة الداخلية.

3. مقومات نظام المعلومات المحاسبي: يتكون النظام المحاسبي على مجموعة من العناصر والمقومات التالية:

1.3 نظرية القيد المحاسبي: يوجد في هذا المجال نظريتان، الأولى نظرية القيد المفرد ، التي استخدمت في حقبة تاريخية سابقة قبل القرن الرابع عشر، أما الآن فقد زالت وحلت محلها نظرية القيد المزدوج القائمة على القياس المالي المتوازن لأطراف العملية المالية التي تحدث في المؤسسة.

2.3 المجموعة المستندية: تعتبر المستندات القاعدة الأساسية للبيانات المحاسبية، حيث تعكس طبيعة الأحداث والعمليات المالية، ويعتبر المستند وثيقة إثبات، ومصدر أساسي للقيد في النظام المحاسبي.

3.3. الدفاتر المحاسبية: تتمثل في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، التي تضم القيود المحاسبية، والتي يحدد عملها ونوعها حسب الطريقة المحاسبية التي تتبعها المؤسسة، حيث هناك عدد من الطرق المحاسبية التي تنسب كل منها إلى البلاد التي ابتكرتها وطورتها واستعملتها، فهناك الطريقة الايطالية، الألمانية، الانكليزية ، الفرنسية والأمريكية، وفي الجدول التالي أهم الفروقات بين هذه الطرق الخمسة:

الجدول رقم 2: المقارنة بين طرق مسك الدفاتر المحاسبية

الطرق	الدفاتر المحاسبية المستخدمة	مراحل الترحيل
الأمريكية	دفتر واحد (يومية وأستاذ)	تسجيل العمليات في دفتر اليومية العامة، وفي نفس الوقت ترحل تلك القيود إلى دفتر الأستاذ، أي يكون دفتري اليومية والأستاذ معا.
الايطالية	دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ العام	يتم ترحيل القيود المحاسبية من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ العام.
الألمانية	دفترين لليومية، احدهما خاص بالعمليات النقدية والأخر خاص بالعمليات الآجلة، ودفتر الأستاذ العام.	يتم ترحيل القيود المحاسبية من كلا دفتري اليومية إلى دفتر الأستاذ العام.
الانجليزية	دفاتر اليوميات المساعدة، دفاتر أستاذ مساعدة ودفتر أستاذ عام.	يتم ترحيل القيود من دفاتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ومن ثم إلى دفتر الأستاذ العام للوصول إلى ميزان المراجعة.
الفرنسية	دفاتر اليوميات المساعدة، دفتر اليومية العامة، دفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر الأستاذ العام.	تتم عملية ترحيل القيود لمحاسبية من اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ومن ثم إلى دفتر اليومية العامة أين يتم إجراء قيود إجمالية شهريا، ثم يتم ترحيل هذه القيود إلى دفتر الأستاذ العام للوصول إلى ميزان المراجعة الشهري.

وهناك مجموعة من الدفاتر الإحصائية البيانية المتممة للدفاتر المحاسبية، والتي تستعمل خارج نظرية القيد المزدوج، وذلك لغايات إحصائية، لأغراض المشروع والتي يراها ضرورية.

4.3. مجموعة القواعد الإجرائية وقواعد الضبط والرقابة الداخلية: تحدد القواعد الإجرائية كيفية أداء العمل المحاسبي، وتعتبر دليلا مرشدا للعاملين في المحاسبة، وتتبع بقواعد الضبط والرقابة الداخلية لضمان دقة الأعمال المحاسبية، والمحافظة على أصول المؤسسة.

5.3 مجموعة وسائل وأدوات تطبيق النظام المحاسبي: وهي الأدوات والآلات اللازمة لتنفيذ العمل المحاسبي، مثل أجهزة الحواسب الالكترونية وبرامج التشغيل.

6.3. مجموعة البيانات والتقارير الدورية: وهي التي يجري تنظيمها من واقع السجلات المحاسبية بطريقة معينة، تتضمن معلومات مالية تقدم إلى جهات إدارية ولغايات اتخاذ القرارات الرشيدة.

4. خصائص نظم المعلومات

يمكن إجمال خصائص نظم المعلومات في العناصر الموالية:

1- شبكة اتصال؛

2- وسيلة تحويل البيانات وتخزينها؛

3- إدخال البيانات وإخراج المخرجات؛

4- مستخدمو المعلومات؛

5- الأهداف؛

6- الموارد؛

1- شبكة اتصال:

يشبه نظام المعلومات حالة شبكة الاتصال في أنه يزود بمسارات معومات إلى الكثير من النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع وربما إلى أماكن خارج المشروع.

2- مراحل تحويل وتوظيف البيانات:

تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات.وهنا توجد 3 مراحل أساسية في هذا التحويل هي مرحلة الإدخال,مرحلة التشغيل، ومرحلة الإخراج. وترتبط بهذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات وتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات كما يتم تنفيذ وظائف أخرى هي رقابة البيانات وإدارة البيانات.

3- إدخال البيانات وإخراج المخرجات:

يتم إدخال البيانات خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة المخرجات. وعلى ذلك فإن البيانات هي الخامات التي تتحول إلى منتجات معلوماتية أو بضاعة تامة وتبدأ البيانات بأكثر من شكل كما تنتج المعلومات لمختلف الأهداف والمستخدمين ويوضح الشكل (1-1) هذه الأشكال من البيانات والمعلومات.

شكل(1-1) إدخال البيانات وخروج المعلومات من نظام المعلومات المشروع

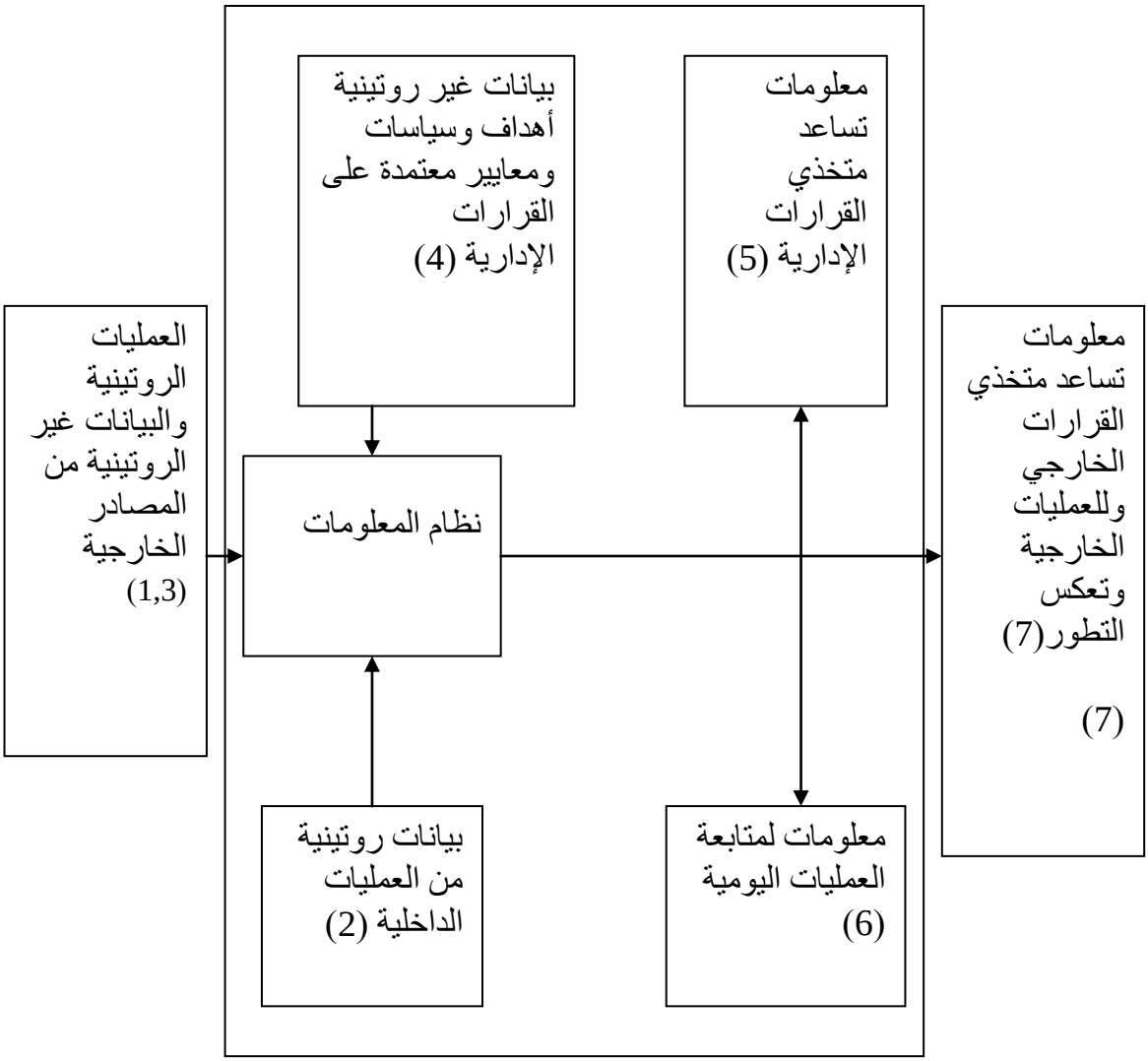

المصدر: ثناء علي القباني، مرجع سابق، 2002-2003، ص13.

4- مستخدمو المعلومات:

يتم إنتاج المعلومات من نظام المعلومات بالمشروع وذلك ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي أو الخارجي، ويشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين بالمشروع، أما المستخدم الخارجي فيشمل كافة الجهات المهتمة خارج المشروع مثل الدائنين والموردين والعملاء وحملة الأسهم والوكالات الحكومية واتحادات العمال.

5- أهداف نظام المعلومات المحاسبي [1]

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي شبكة اتصال في المؤسسة، من حيث إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين والمنفذين في المؤسسة من أجل مساعدتهم في أداء مهامهم، وعلى ذلك فان نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يتم تصميمه بشكل يسمح بإنتاج البيانات التي تساعد على الآتي::

- ربط الأهداف في المؤسسة سواء كانت هذه الأهداف أساسية أو فرعية بوسائل وأدوات تحقيقها وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المالية الدورية والموازنات التخطيطية والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.

- عرض وتحليل نتائج نشاطات المؤسسة بحيث يتمكن القائمون على إدارة المؤسسة من تقييم أداء الأنشطة المختلفة لها. وحتى تتحقق فاعلية نظام المعلومات المحاسبي لانتاج هذه التقارير فانه يجب أن يرتبط بالأهداف الموالية:

5-1- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة

تعتبر التقارير بمختلف أنواعها النتائج النهائية لنظام المعلومات المحاسبي، فمن الضروري التعرف على التقارير المطلوبة من النظام ونوعيتها وتفصيلاتها من حيث البيانات الواردة بها، ومدى كفاية هذه التفصيلات للوفاء باحتياجات الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة.

5-2- الدقة في إعداد التقارير

إن كفاءة نظام المعلومات المحاسبي ترتبط بجودة التقارير التي ينتجها أي مدى دقة البيانات الواردة بها وتتحقق هذه الدقة من خلال توافر عدة عناصر من بينها التوازن المحاسبي، التحقق من صحة القيد والترحيل وتلخيص العمليات المختلفة، بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمؤسسة.

5-3- تقديم التقارير في الوقت المناسب

إن السرعة في إنجاز وتقديم البيانات في الوقت المناسب يعتبر أمرا هاما بالنسبة للقائمين على إدارة المؤسسة، فتوافر بيانات على الهيكل المالي للمؤسسة في وقتها المناسب يحمي إدارة المؤسسة من اتخاذ قرارات تمويلية غير مناسبة، لذلك فان مهام مصمم النظام المحاسبي التحقق من قدرة النظام الموضوع على إخراج بيانات وتقارير دورية (أسبوعية أو شهرية) عن نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي مقارنة بالبيانات المخططة لنفس الفترة.

5-4- تحقيق اشتراطات الرقابة الداخلية

[1] السيد عبد المقصود دبيان ، محمد الفيومي، تصميم نظام المعلومات المحاسبي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص:10.

يهدف نظام المعلومات المحاسبي بصفة عامة إلى إنتاج بيانات دقيقة وواضحة وكذلك حماية أموال المؤسسة والرقابة عليها، لذلك فان توافر أساليب الرقابة الداخلية وشروطها يعتبر هدفا هاما من أهداف نظام المعلومات المحاسبي، وتحقق وسائل الرقابة الداخلية لا يقتصر على تصميم النتائج والمستندات المحاسبية فحسب بل يمتد ليشمل كافة سبل العمل بالمشروع كونها ترتبط بكفاءة العمال وتقسيم العمل داخل المؤسسة، ومدى مراجعة كل عمل منجز، بالإضافة إلى دقة تسجيل البيانات المحاسبية، لذلك توفر وسائل الرقابة الداخلية يعتبر من مسؤولية إدارة المؤسسة أكثر من اعتبارها من مهام مصمم النظام المحاسبي، وعليه فان دور مصمم النظام المحاسبي هو التأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية وتوافر سبلها، وتوجيه نظر الإدارة إلى نواحي القصور والضعف في نظام الرقابة الداخلية، وتقديم الحلول المناسبة. وبالتالي تحقيق وتوفير المناخ المناسب لتشغيل النظام المحاسبي، فهدف النظام المحاسبي هو حماية أموال المؤسسة والعمل على زيادتها وليس الهدف منه فقط توفير سجلات وتقارير دقيقة،فهذه التقارير هي وسيلة فقط للهدف الرئيسي ألا وهو حماية أصول المؤسسة ورفع كفاءة أدائها.

5-5- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة

يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة على تنفيذ النظام المحاسبي والأهداف المرجوة منه أمرا هاما يجب على مصمم النظام أن يوليه عنايته الخاصة وهذا يعني أن دراسة وقياس التكاليف المترتبة على تطبيق النظام ومقارنتها بالأهداف المتوقعة منه وقدرة المؤسسة على استيعابها يعتبر من العوامل التي قد يترتب عليها إعادة النظر في إدخال النظام الجديد.

6- المبادئ الرئيسية في نظام المعلومات المحاسبي

يرتبط تصميم النظام المحاسبي في أي مؤسسة بمجموعة من المبادئ العامة تتمثل في: [1]:

6-1- مبدأ تكامل وترابط عمليات المؤسسة وأقسامها

من أول المبادئ التي يجب أن يرتبط بها تصميم النظام المحاسبي هو تكامل وترابط عمليات المؤسسة وأقسامها، وعلى مصمم النظام المحاسبي أن يتحقق من ترابط وتكامل النظام المحاسبي المصمم مع الهيكل التنظيمي بحيث يتحقق له هدف تصميم القوائم والتقارير المختلفة التي تناسب الاحتياجات الداخلية لكل قسم من أقسام المؤسسة والتي تتناسب أيضا مع احتياجات الأقسام الأخرى التي ترتبط في نفس الوقت بهذه القوائم والتقارير وضمان تدفقها في الوقت المناسب وبالتكلفة الملائمة. وفي حالة إجراء تعديل لبعض القصور في جزء من النظام المحاسبي القائم في أحد أقسام المؤسسة فيجب على مصمم النظام عدم الاكتفاء بالنظرة الضيقة للمشاكل التي أوكل له حلها، بل من اللازم والضروري أن ينظر لهذه

[1] السيد عبد المقصود دبيان، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1987، ص::20.

المشاكل نظرة شاملة تحتوي النظام القائم بأكمله,من أجل التعرف على الآثار المترتبة على الحلول الجزئية المقترحة بالنسبة للأقسام الأخرى التي لم تشملها التعديلات.

2-6- مبدأ كتابة المستندات والبيانات مرة واحدة

وهو المبدأ الأساسي الذي يجب أن يلتزم به مصمم النظام المحاسبي لتحقيق تكامل عمليات المؤسسة والحصول على بيانات محاسبية تتوفر فيها الدقة والسرعة بأقل التكاليف,فمن ناحية الدقة نجد أن كتابة البيان مرة واحدة يستبعد إلى حد كبير فرض حدوث أخطاء,ذلك أن تسجيل العمليات المالية في سجلات متعددة من خلال مستند أصلي أو صور منسوخة سوف يقلل من الخطأ في التسجيل,والعكس لو تمت كتابة المستند عدة مرات,حيث تزيد فرص الخطأ في كل مرة يعد فيها المستند.

أما من ناحية السرعة في إعداد البيانات,فإن هذا المبدأ يحققها أيضا حيث أن كتابة البيان مرة واحدة يؤدي إلى توفير الوقت والجهد وبالتالي الحصول على التقارير في أسرع وقت مما لو تمت كتابة المستند عدة مرات,بالإضافة إلى أن كتابة المستند مرة واحدة يمنع حدوث لبس بين مختلف الجهات التي تحتاج إلى البيانات الواردة به.

وبخصوص أثر مبدأ كتابة البيانات مرة واحدة في خفض تكاليف تشغيل النظام,فإن ذلك يظهر في عدم تكرار عملية الكتابة عدة مرات,بحيث توكل مهمة كتابة المستند وصوره لموظف واحد,والعكس في حالة كتابة المستند أكثر من مرة فإن ذلك يحتاج إلى وقت وإلى أكثر من موظف واحد وبالتالي ففي حالة كتابة البيانات مرة واحدة يمكن توجيه الموظفين لأعمال أخرى كان من الممكن أن تحتاج لأعباء ومصاريف مالية إضافية لو لم يكن الوقت متوفرا.

3-6- دور الآلات في تحقيق مبدأ كتابة البيانات

وجود الآلات المكتبية يحقق للمؤسسة القدرة على إنجاز مهمة الحصول على المعلومات بنفس التسلسل المنطقي الذي يتم من خلال المستندات,من حيث قدرة الآلات على إنجاز جانب كبير من عمل الأفراد والمرتبط بالمستندات,بالإضافة إلى قدرتها على تخزين المعلومات بكميات كبيرة وبصورة منظمة أكثر من العمل اليدوي,وبالتالي التقليل من الجهد البشري في إعداد البيانات وتقليل لاحتمالات الخطأ الناتج عن الضعف البشري فوجود هذه التجهيزات الآلية المكتبية يدعم أهداف النظام المحاسبي إلى حد كبير من حيث الدقة في إعداد البيانات والسرعة في إنجازها وتحقيق سبل الرقابة الداخلية بأقل تكاليف ممكنة.

4-6- الارتباط بمظاهر أساسية للرقابة الداخلية

إن تحقيق الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي يتطلب توافر بعض خصائص وشروط الرقابة الداخلية وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:[1]

- ضرورة وجود خطة تنظيمية سليمة,تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات داخل المؤسسة.

[1] السيد عبد المقصود دبيان، محمد الفيومي، مرجع سابق، 1993، ص:28.

- ضرورة توفر نظام ثابت لتحديد السلطات والمسؤوليات وكيفية إتمام تسجيل العمليات,وذلك لتحقيق الرقابة المحاسبية على أصول والتزامات المؤسسة وإيراداتها ومصروفاتها.

- توفر قواعد ثابتة لأداء المهام والوظائف المختلفة داخل وحدات المؤسسة التنظيمية.

- وجود هيئة من العمال والموظفين على درجة من الكفاية تمكنهم من أداء المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

6-4-1- وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات

بخصوص وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات داخل المؤسسة,يعتبر الركن الأساسي لتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة,ومن أبسط مبادئ تحقيق هذه الرقابة فصل عمليات التسجيل في الدفاتر عن باقي عمليات المؤسسة وعن عمليات التحصيل والصرف,لأنه لو حدث العكس فإن تغطية أي عجز في هذه الأصول سوف يكون أمرا سهلا سواء كان هذا العجز ناتجا عن أمور طبيعية أو غير طبيعية بالإضافة إلى كون أن تقسيم العمل يساعد على دعم هدف الدقة في إعداد البيانات,فتداول البيانات والمستندات بين أقسام المؤسسة والعاملين بها نتيجة تقسيم العمل يجعل هذه البيانات عرضة للمراجعة من الأشخاص المتداولين لها.

وتجدر الإشارة هنا أن ارتباط النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بمبدأ تقسيم العمل، لا يعني وجود وإقامة حواجز بين أقسام المؤسسة,فالهدف من النظام في هذه النقطة حماية أموال المؤسسة وإنتاج بيانات دقيقة بالإضافة إلى كون تكامل عمليات المؤسسة وأقسامها يحول دون خلق وبناء مثل هذه الحواجز.

6-4-2- توفر نظم ثابتة لتحديد السلطات والمسؤوليات وكيفية إتمام وتسجيل العمليات

وبخصوص هذه الخاصية فإن مهمة التحقق من وجود أسس ثابتة لتحديد المسؤولية تقع على عاتق مصمم النظام المحاسبي وهذا عن طريق وضع الإجراءات الواجب استعمالها في هذا الصدد في شكل بيانات وتعليمات كتابية تمثل دليل عمل كل قسم من الأقسام والذي يفيد في حصر وتحديد مهام أقسام المؤسسة المختلفة كما يوضح طبيعة العلاقة بين هذه الأقسام بعضها ببعض، بالإضافة إلى كونه يساعد مصمم النظام في التعرف على هيكل تدفق البيانات والمعلومات بين أقسام المؤسسة.

6-4-3- وجود هيئة من الموظفين على درجة من الكفاءة

وهذا الشرط له أثر كبير في تحقيق نجاح النظام، فهذا الأخير ليس مجرد تعليمات مكتوبة ومستندات وسجلات فقط بل العنصر البشري له دوره في إنجاح النظام ويتم تحقيق ذلك من خلال نقطتين هامتين هما:

- إحداث الاقتناع الكامل من هيئة الموظفين بالنظام وفاعليته وأهدافه، فإنجاز الأعمال دون اقتناع سوف يفتح ويترك مجال كبير لعدم الاهتمام بالنقاط التفصيلية التي قد تؤدي إلى انهيار النظام.

- رفع كفاءة الموظفين على تشغيل النظام من خلال البرامج التدريبية والتي تؤدي إلى تفسير نقاط الجدل في النظام ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها. وهذا يؤدي إلى السرعة في إنجاز مهام النظام وإنتاج البيانات بالدقة والسرعة المطلوبتين وبأقل التكاليف.

7- الأهداف:

أي نظام معلومات بأي مشروع له 3 أهداف أساسية هي:

أ) التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني.

ب) التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار.

ج) التزويد بالمعلومات.

وتتم عمليات خدمات كل من المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين من خلال معلومات مساندة القرار ومساندة العمليات. ويتم إنتاج معظم العمليات اللازمة للهدفين الثاني والثالث من خلال تشغيل العمليات وحسب ما هو موضح بالشكل (1-1) يوجد ترابط بين التدفق الخارج للمعلومات الناتجة لخدمة هذه الأهداف مع بيانات العمليات وأشكال التدفقات الداخلة للبيانات الأخرى.

ورغم أن تدفقات معلومات محددة تختلف من مشروع لآخر، فإن هذه الأهداف الثلاثة تظل ثابتة لكل مشروع.

8- الموارد

يحتاج نظام المعلومات إلى موارد لإتمام وظائفه. ويمكن تبويب هذه الموارد على أنها بيانات, مهمات ،أفراد، وأموال.

وعموما يتم شرح نظم المعلومات حسب مواردها. فنظام المعلومات الذي يعمل باستخدام الموارد البشرية هو نظام معلومات يدوي ونظام المعلومات الذي يركز على استخدام المعدات يعرف على أنه نظام معلومات إلكتروني.

9. مهمة تصميم النظام المحاسبي

ترتبط مهمة تصميم النظام المحاسبي باعتبارات عديدة منها حجم المؤسسة وطبيعتها وشكلها القانوني ففي المؤسسات ذات الحجم الصغير يقوم المحاسب بإنشاء وبناء النظام المحاسبي نظرا لبساطة نوعية المعلومات التي يحتاجها وسهولة عملياته أما بخصوص المؤسسات كبيرة الحجم وذات النشاط المتعدد فإن بناء النظام المحاسبي يحتاج إلى دراسات كبيرة لا يستطيع شخص واحد القيام بها، وعليه فإن هذه المهمة تتولاها مجموعة من المتخصصين داخل المؤسسة أو خارجها، ويمكن أن تتم من خلال المصادر الداخلية للمؤسسة ممثلة في قدرات أفراد إدارة الحسابات أو قسم متخصص لدراسة النظام المحاسبي وتعديله، أو عن طريق مصادر خارجية ممثلة في مكاتب المحاسبة والمراجعة أو المكاتب الاستشارية التي تقوم بهذه المهام.

وقد أدى التطور الحديث في إنتاج البيانات آليا إلى ظهور مكاتب متخصصة في دراسة وتعديل النظم المحاسبية, بالإضافة إلى أن الشركات التي تنتج هذه التجهيزات الآلية المتعلقة بإنتاج البيانات غالبا تقدم للمؤسسة مجموعة من الأنظمة النمطية أو تكلف متخصصين لديها بأن يشاركوا في تصميم الأنظمة المحاسبية لعملائها.

10. إجراءات بناء نظام المعلومات المحاسبي

يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى ما يلي:

- دراسة طبيعة المؤسسة وهيكلها الوظيفي واحتياجاتها من البيانات.
- دراسة النظام المحاسبي القائم وتحديد مدى قدرته على الوفاء بحاجة المشروع من بيانات ونقاط الضعف والقوة فيه.
- عرض نتائج الدراسة السابقة على إدارة المشروع واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد.
- تصميم إجراءات النظام الجديد وكتابة التقرير الخاص به.
- تخطيط إجراءات تنفيذ النظام الجديد.

1.10. دراسة طبيعة المؤسسة

ويتحقق هذا من خلال تجميع بيانات عن ملكية المؤسسة وشكلها القانوني وطبيعة نشاطها (صناعي,تجاري) ونوعية المنتجات التي تنتجها أو التي تشتريها وتبيعها والهيكل التنظيمي للمؤسسة مع توضيح إدارتها الرئيسية وما يتبعها من أقسام ومهام هذه الأقسام والعلاقات القائمة بينها.

وتفيد كل هذه المعلومات في وضع تصور عام عن المؤسسة والتي تساعده في تخيل نوعية البيانات التي يمكن تداولها واستعمالها بين أقسام المؤسسة وإدارتها.ويقوم مصمم النظام بإعداد خريطة تنظيمية للمؤسسة أو يستخدم الخريطة التي حصل عليها ليضيف إليها تصوره الخاص فيها يختص بالبيانات والتقارير وتسلسل العمليات المالية بين أقسام المؤسسة وإدارتها.

2.10. دراسة النظام المحاسبي القائم

بعد أن يتعرف مصمم النظام على جوانب العمل في المؤسسة ومحل الدراسة وبناء التصور العام لما يجب أن يكون عليه العمل داخل الأقسام والإدارة تبدأ مهمته الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم بغية التعرف على درجة كفاية ما به من تفصيلات للوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات ونقاط الضعف والقوة في النظام وذلك من خلال المراجعة للإجراءات المطبقة من أجل التعرف على أهداف النظام وتفاصيله من خلال دراسة التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمعرفة محتوياتها ومدى كفاية ما بها من بيانات للوفاء باحتياجات المؤسسة وكذلك التعرف على جميع حسابات المؤسسة الرئيسية والفرعية لمعرفة مدى تكرار القيد والترحيل.والجهود التي تبذل في ذلك وهذا للحكم على مدى كفاءة عمليات

التسجيل في الفاتر والتفاصيل الواردة بها ومدى وفائها باحتياجات الإدارة من البيانات، وكل هذه المعلومات تساعد مصمم النظام بإعداد وصف خاص به لإجراءات العمل في النظام المحاسبي القائم.

3.10. التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد

لا يستطيع مصمم النظام تحديد شكل التغيير الممكن بمفرده بل عليه التعرف على احتياجات إدارات المؤسسة ثم بلورتها في عدة اقتراحات بديلة.وعرض هذه الاقتراحات على إدارة المؤسسة للتعرف على الاقتراح المقبول منها والذي يجب أن يبدأ بتنفيذه.

4.10. تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد

يعد مصمم النظام تقرير يحتوي على مقدمة توضح طبيعة نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي واحتياجاتها من البيانات ووصف موجز للنظام القائم موضحا نقاط القصور والضعف التي اهتم النظام الجديد بمعالجتها، ويتضمن التقرير وصف تفصيلي للنظام الجديد مع توضيح الأشكال والنماذج التي استقر رأيه عليها بشأن المستندات وسجلات اليومية وحسابات الأستاذ والتقارير التي يمكن إنتاجها من خلال النظام ومصادر بياناتها وخطوط الاتصال التي يتم من خلالها توجيه هذه التقارير.

5.10. إجراءات تنفيذ النظام الجديد

وتعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل التي تواجه مصمم النظام وذلك كونه الوحيد الذي يفهم تفاصيل هذا النظام خطوط سير العمل به وتتم إجراءات التنفيذ في خطوتين.

- **الإعداد لتنفيذ النظام :** وتبدأ هذه المرحلة بعقد دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة حول النظام الجديد وتفصيلاته وكيفية إعداد المستندات والدورة التي تمر بها حتى إتمام عملية التسجيل في الدفاتر وكيفية إعداد التقارير وخطوط الاتصال التي تتدفق خلالها والهدف منها, وإرسال بعض الموظفين ذوي الدراية بعمليات المؤسسة في دورات تدريبية يتم إعدادها بمعرفة الشركة التي تقوم بتوريد هذه التجهيزات كما تتم الاستعانة بمصممي البرامج في الجهة التي ستقوم بتوريد التجهيزات الجديدة يف بناء البرامج الأولية لتشغيل النظام المحاسبي الجديد وتدريب العاملين في المؤسسة على كيفية تشغيل هذه البرامج.
- **إنشاء النظام الجديد وتنفيذه :** وفي هذه المرحلة يتم الانتقال إلى النظام الجديد حيث يتم طبع نماذج المستندات والتقارير والسجلات ويتم هذا الانتقال من خلال تشغيله أولا لفترة محدودة بجانب تشغيل النظام القديم ومراجعة النظام الجديد حتى تستقر الأمور ويكتمل تفهم العاملين لتفاصيل هذا النظام وفي بعض الأحيان يتم الانتقال للنظام الجديد انتقالا تدريجيا حيث يتم تطبيقه على مراحل بإحلال إجراءاته محل الإجراءات القائمة في كل قسم على حدى.إلا أن هذا الإجراء يؤدي إلى زيادة الوقت وطول الفترة لإنشاء النظام الجديد وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة تطبيقه وعلى مصمم النظام اختيار الأسلوب المناسب الذي يتماشى مع طبيعة العمل بالمؤسسة ودرجة تفهم العاملين لتفاصيل النظام وقدرتهم على تنفيذ إجراءاته.

وبانتهاء فترة النظام الجديد تنتهي مهمة مصمم النظام وعليه أن يقدم تقريرا نهائيا بذلك يوضح فيه الإجراءات المتبعة والنتائج المتوصل إليها وكذلك التوصيات بخصوص أية تعديلات قد ترى الإدارة إضافتها للنظام الجديد مستقبله لزيادة فعاليته في إنتاج البيانات.

المحور الثالث: القوائم والتقارير المالية في نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرارات، ويعتبر معيار المنفعة من أهم المعايير التي تحكم العلاقة بين شكل ومضمون القوائم المالية واحتياجات متخذي القرارات، ولأن هذه الاحتياجات في تطور دائم ومستمر مستجيبة في ذلك للتطور والتغير في بيئة الأعمال، فالمعرفة المحاسبية لا تألو جهدا في ملاحظة التطور في هذه الاحتياجات ويتبلور ذلك في التطور الدائم سواء لشكل أو مضمون تلك القوائم تحقيقا للمنفعة المستهدفة منها.

وسيتم التطرق في هذا المحور لمفهومها ومكوناتها.

1. تعريف القوائم المالية: إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لآخر إلا أن هناك فروقا بينهما تسببت فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة للقوائم المالية مما نتج عن هذا الاختلاف استخدام معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي إعطاء أسس مختلفة للقياس.

فالقوائم المالية هي **"**الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية**"**، وتشمل القوائم المالية عادة **"قائمة المركز المالي (**الميزانية**)**، **قائمة الدخل (** جدول النتائج**)**، **قائمة التدفقات النقدية** (جدول تدفقات الخزينة) ، **قائمة الأرباح المحتجزة (**قائمة التغير في الأموال الخاصة**) "**.

كما عرفت القوائم المالية أيضا بأنها تعتبر وسيلة اتصال مرتبة وموضوعة بصورة رسمية تعكس الوضع المالي للمؤسسة، ولكي يوضع أي عنصر ضمن القوائم المالية ويمكن قياسه بصورة كافية مثل الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات، يجب أن تكون قيدت في الدفاتر من خلال مبدأ القيد المزدوج، كما يجب أن تتمتع بالخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة.

وانطلاقا مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن القول أن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي، حيث هي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها توصل المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزودهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي وتساعدهم في اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية.

وتعتبر القوائم المالية من أفضل مصادر المعلومات من حيث قدرتها على الوفاء باحتياجات الفئات المختلفة وذلك للأسباب التالية:

- تعتبر من أكبر مصادر المعلومات مصداقية، نظرا لخضوع تلك القوائم للمراجعة والتدقيق من قبل مراجع خارجي مستقل؛
- تعرض معلومات تتوافق مع احتياجات طالبي المعلومات وترتبط بشكل مباشر مع التغيرات المعنية بالدراسة؛
- تعد من أكثر مصادر المعلومات ملاءمة لاتخاذ القرارات من حيث إصدارها، لأنه يتم إصدارها كل ربع سنة أو نصف سنة أو كل سنة.

2. تعريف التقارير المالية: في بداية ظهور المحاسبة كان ينظر إلى القوائم المالية بأنها تعبر تعبيرا كافيا عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، حيث تعبر بوضوح عن واقع المؤسسة دُونما حاجة إلى أية معلومات إضافية، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعقد العمليات الاقتصادية، اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية والمبنية على البيانات المدونة في السجلات المحاسبية يشوبها الكثير من القصور، كما أن هناك العديد من البدائل التي يمكن إتباعها في قياس نفس الأحداث والعمليات المالية، الأمر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها والطرق التي اتبعت في قياس الأحداث والعمليات المالية. لذلك بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية.

لذا نجد أن **"**القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، حيث تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي عل معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية، ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية، كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة**"**.

مما سبق، نستنتج أن مفهوم التقارير المالية أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية، بحيث يشمل أية معلومة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي.

3.الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية: يورد المعيار المحاسبي الدولي (IAS1)**"عرض القوائم المالية"** سبعة اعتبارات لعرض القوائم المالية وتشمل ما يلي:

1.3. العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق، وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية من قبل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

2.3. فرضية استمرارية المؤسسة: إن إعداد القوائم المالية يتم بموجب فرض استمرارية المؤسسة، وعند وجود تأكيدات أو مخاوف كبيرة لدى إدارة المؤسسة تفيد بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار، يتوجب الإفصاح عن ذلك وعن الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، والإفصاح عن الأساس الذي يتم بموجبه إعداد القوائم المالية.

3.3. أساس الاستحقاق المحاسبي : يتطلب إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها على الأساس النقدي ، ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي.

4.3.الاتساق في العرض: يتوجب على المؤسسة الاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، ولا يمكن الخروج عن هذا الاتساق إلا في حالة حدوث تغيير احد معايير المحاسبة الدولية أو عند حدوث تغيير الظروف الخاصة بالمؤسسة.

5.3. الأهمية النسبية والتجميع: يتوجب عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنود لها أهمية مادية في بنود منفصلة، أما في حالة كون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمج البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المتشابهة في بند واحد ، ويمكن تفصيل عرض البنود المختلفة إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات المرفقة للقوائم المالية.

6.3. عدم المقاصة : تعني المقاصة إظهار أو عرض بند معين بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين أو العكس، والمقاصة قد تؤدي إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدميها، لذلك فقد منع المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) إجراء المقاصة بين أي من الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات، ما لم يسمح أو يطلب ذلك احد معايير المحاسبة الدولية.

7.3. المعلومات المقارنة: يتطلب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) عرض البيانات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية والفترة السابقة ما لم يتطلب معيار محاسبي معين خلاف ذلك، كما يوجب

المعيار إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات والملاحظات الوصفية عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية.

4. مكونات القوائم المالية: تتمثل القوائم المالية في خمسة قوائم أساسية هي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية (الملاحق).

1.4. قائمة المركز المالي(الميزانية):

مفهوم قائمة المركز المالي: ينطلق التعريف المعياري لقائمة المركز المالي من الهدف الذي يجب أن تحققه هذه القائمة، "وهنا يمكن أن يكون الهدف تصوير المركز الاقتصادي أو تصوير المركز المالي للمؤسسة، ومن الواضح أن المركز الاقتصادي هو أعم وأشمل من المركز المالي "، وتختلف تعريفات الميزانية في الأدبيات المحاسبية باختلاف الزاوية التي ينظر إلى الميزانية من خلالها.

ويمكن تعريف الميزانية بأنها "كشف بالأرصدة التي لا تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل"، كما تعتبر هذه القائمة "بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة في الأصول ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة أو الملكية، وهذه المعلومات التي يقدمها المركز المالي تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات وتحليل العلاقة بين البنود المختلفة، وكذلك تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وما إلى ذلك"، ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS1): "تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة".

ومن التعاريف السابقة نستخلص النقاط التالية:

- قائمة المركز المالي عبارة عن بيان أو جدول يحتوي على أصول وخصوم المؤسسة، يتم إعداده في نهاية فترة معينة لتبين المركز المالي للمؤسسة؛
- تظهر قائمة المركز المالي الأرصدة المدينة والدائنة الناتجة عن عمليات الجرد بتاريخ إقفال الحسابات؛
- تظهر قائمة المركز المالي في جانب الخصوم مصادر أموال المؤسسة (أموال خاصة، ديون طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل)، في حين نجد في جانب الأصول أوجه استخدام هذه الأموال من (مباني، أدوات، مخزونات، نقدية وغيرها).

واستنادا إلى ما سبق فإن الميزانية هي كشف أو قائمة تظهر أصول وخصوم المؤسسة ومكوناتها ومقدارها في تاريخ معين، ويطلق عليها "الميزانية" لأنها تتخذ إحدى أشكالها صورة كشف أو جدول له جانبين متساويين ومن ثم متوازنين من ناحية، ويطلق عليها أيضا "قائمة المركز المالي" لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار حقيقة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على الاستثمار في نشاطها والوفاء

بالتزاماتها، وتعتبر الميزانية أو قائمة المركز المالي من أهم التقارير أو القوائم المالية التي تنتجها المؤسسة.

2.4. قائمة الدخل: لقد عرفت هذه القائمة بعدة تسميات قد تختلف من شخص إلى آخر حسب وجهة النظر أو الزاوية التي يرى منها هذه القائمة، فهي "قائمة تعرض نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة"، ويشار إلى قائمة الدخل أحيانا "بقائمة الربح، حيث تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمين بهذه القائمة للحكم على ربحية المؤسسة المشروع وتحديد قيمة الاستثمارات والديون"، وتعرف قائمة الدخل بجدول النتائج والذي هو "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (الإيرادات) المنجزة من الكيان (المؤسسة) خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب) أو الخسارة".

وبصفة عامة قائمة الدخل هي قائمة أو جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة (التجاري والإنتاجي) في دورة معينة دون تحديد تواريخ تسجيلها، وهي بمثابة أداة مفيدة في مراقبة التسيير الداخلي للمؤسسة.

ومنه تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، حيث نتيجة المؤسسة تسمح بتحديد مردودية النشاط، وبالتالي تقييم أداء إدارة المؤسسة من الأطراف المهتمة، ومتابعة الإدارة نفسها للنتائج المحققة للتأكد من مدى ملاءمة القرارات المتخذة مع الأهداف المسطرة من طرف الملاك.

3.4. قائمة التدفقات النقدية: لقد خصص ت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار (IAS(7 "قائمة التدفقات النقدية" وهي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناءا على الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها بناءا عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق.

4.4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية: اوجب المعيار IAS(1) "عرض القوائم المالية" المؤسسات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم الأخرى، وهي قائمة تتضمن:

- كل التغيرات في حقوق الملكية؛
- التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر بسبب عمليات مع أصحاب حقوق الملكية كممارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين.

5.4. الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية (الملاحق): وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية، إضافة للإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال، وهناك تقارير أخرى تتعلق بمصادر أموال المؤسسة، وكذلك موارد المؤسسة التي لا يتم الإعتراف بها في الميزانية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وبالنسبة للتقارير التي تعرض خارج نطاق القوائم المالية- وتشمل التقارير المالية التي تعد لأغراض لاستخدامات الداخلية للإدارة، التقارير البيئية، وقوائم القيمة المضافة- فتعتبر خارج نطاق معايير التقارير الدولية IFRS.

5. العناصر الأساسية للقوائم المالية : توضح القوائم المالية الآثار المالية للمعاملات والأحداث الأخرى عن طريق تجميعها في تصنيفات عامة وفقا لخصائصها الاقتصادية وقد اصطلح على تسمية هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية، وهي كما يلي:

1.5. الأصول: هي موارد تسيطر عليها المؤسسة كنتيجة لأحداث ماضية ومن المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة أي هي المنافع المستقبلية التي يحصل عليها أو يتم السيطرة عليها بواسطة مؤسسة ما كنتيجة للأحداث أو العمليات الماضية.

2.5. الالتزامات: هي تعهدات حالية للمؤسسة نشأت عن أحداث ماضية ومن المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق خارج من الوحدة لموارد تنطوي على منافع مستقبلية لكي تفي بحقوق الطرف الآخر.

3.5. حقوق الملكية : هي القيمة المتبقية من أصول المؤسسة بعد خصم كل التزاماتها.

4.5. الاستثمارات بواسطة الملاك: الزيادة في صافي الأصول والناتجة من تحويل أشياء ذات قيمة من أطراف أخرى للحصول على زيادة حقوق الملكية والأصول هي الأكثر شيوعا والتي تقدم من الملاك كاستثمارات ومع ذلك يمكن تحويل التزامات على المؤسسة إلى حقوق ملكية.

5.5. التوزيعات على الملاك: النقص في صافي الأصول لمؤسسة والنتائج من تحويل الأصول,تقديم خدمات أو إنشاء التزام على الشركة للملاك,والتوزيعات للملاك تؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية في المؤسسة.

6.5. الدخل الشامل: التغير في الملكية (صافي الأصول) للمؤسسة خلال فترة معينة من العمليات أو الأحداث الأخرى، وتتضمن كافة التغيرات في الملكية خلال الفترة ما عدا تلك الناتجة من الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات على الملاك.

7.5. الإيرادات: تتمثل في تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول للمؤسسة أو سداد للالتزامات على المؤسسة أو خليط منهما خلال فترة زمنية وذلك نتيجة بيع أو إنتاج السلع.تقديم الخدمة أو أي أنشطة أخرى تمثل العمليات الرئيسية للمؤسسة.

8.5. المصروفات: تدفقات خارجة أو استخدام للأصول أو حدوث التزام خلال فترة زمنية معينة نتيجة بيع أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمة أو القيام بأنشطة أخرى تمثل العمليات الرئيسية للمؤسسة.

9.5. المكاسب: الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) من عمليات استثنائية للمؤسسة ومن كافة العمليات والأحداث الأخرى التي تؤثر على المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ما عدا الزيادة الناتجة من الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة الملاك.

10.5. الخسائر: النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) من العمليات الاستثنائية للمؤسسة ومن كافة العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ما عدا النقص الناتج من المصروفات أو التوزيعات للملاك.

ثانيا: أهمية وأهداف القوائم والتقارير المالية

إن الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، وبحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

فمن الناحية التاريخية لقد مرَ الاهتمام بتحديد أهداف التقارير المالية بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى (1900- 1933): اهتمت هذه المرحلة بأهداف الإدارة، حيث كانت وجهة نظر الإدارة هي المسيطرة على تحديد أهداف المحاسبة وتقاريرها المالية، وكان الإفصاح السائد يتمثل في تنفيذ المتطلبات القانونية للوفاء بالتزاماتها تجاه الملاك.

المرحلة الثانية (1933- 1973): وركزت هذه المرحلة اهتماماتها بوجهة نظر الاتحادات المحاسبية والمهنية، كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والمجمعات العلمية كالجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)، وتحت سلطة ضغط لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC)، وهذا لغرض حماية المحاسب تجاه ضغوط الإدارة وحماية مدقق الحسابات الخارجي من المساءلة التي يتعرض لها، وبالتالي تأثر أهداف التقارير المالية بوجهة نظر المحاسب والمدقق.

المرحلة الثالثة (بعد 1973): وفيها تطور الأمر إلى الأخذ بوجهة نظر مستخدمي التقارير المالية ، حيث نصت التوجيهات إلى مراعاة مصلحة المستخدمين الخارجيين، وهو ما يطلق عليه بالمدخل النفعي أو مدخل فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات.

وفي هذا المجال قامت الجهات المهنية والمحاسبية بالعديد من الدراسات المتعلقة بتحديد أهداف التقارير المالية، ولعل أهمها قيام لجنة (Trueblood) المكلفة من طرف (AICPA) بإصدار تقرير شامل مكون من اثني عشر هدفا تكون في مجموعها هيكلا متسقا له عدة مستويات متدرجة من العموميات إلى الخصوصيات، كما قامت هيئة (FASB) بإصدار مذكرة من ثلاثة أجزاء بعنوان " **الإطار النظري للمحاسبة المالية والتقرير المالي عن عناصر القوائم المالية وقياسها**".

وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأهداف التي تم ذكرها ضمن هذه الدراسات

1. الأهداف المحاسبية كما جاءت في تقرير لجنة Trueblood: كوَن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1971 لجنة عرفت باسم (Trueblood) نسبة إلى رئيسها **"روبرت تروبلاد"** (The Trueblood Raport)، كان هدفها دراسة القوائم المالية وقد كلفت هذه اللجنة بما يلي:

- تحديد الفئات التي تحتاج إلى القوائم المالية؛
- تحديد المعلومات التي يحتاجونها والتي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة؛
- تحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها.

وقد أصدرت هذه اللجنة دراسة نهائية تحت عنوان (**أهداف القوائم المالية**) سنة 1973 وقد سمي تقرير هذه اللجنة بتقرير Trueblood، وجاءت هذه الدراسة شاملة لموضوع الأهداف وما يتعلق بها حيث تضمن أثني عشر هدفا للقوائم المالية وهي:

- تزويد مستخدمو القوائم المالية بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- خدمة المستخدمين الذين تتوافر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة أو مصدر محدود للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمؤسسة؛
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد؛
- تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة؛
- تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق هدفها الأساسي؛
- تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب الإفصاح عن الفروض الأساسية المعتمدة في ذلك؛
- تقديم قائمة عن المركز المالي (الميزانية) تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، حيث تقدم معلومات تخص العمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة، وعرض أصول وخصوم هذه المؤسسة؛
- تقديم قائمة عن الدخل تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب التقرير عن صافي النتيجة لدورات الكسب التامة وأنشطة المؤسسة عن العمليات القابلة للتحقق غير التامة والتي هي قيد الإتمام؛
- تقديم قائمة عن الأنشطة المالية (قائمة التدفقات النقدية) تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيسي عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة، ويجب أن تقرر عن المعطيات التي تتطلب حدا أدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة؛
- التزويد بالمعلومات المفيدة في عملية التنبؤ، خاصة المعلومات التي تزيد من قابلية الاعتماد والوثوق بالتنبؤات المالية للمستخدمين؛

- إلزام المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح بتقديم المعلومات المفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق أهداف المنظمة، ويجب أن تعمم مقاييس الإنجاز على الأهداف المحددة؛
- التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس أو التي تلعب دورا مهما في وسطها الاجتماعي.

الشكل رقم (01): الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير "تروبلود"

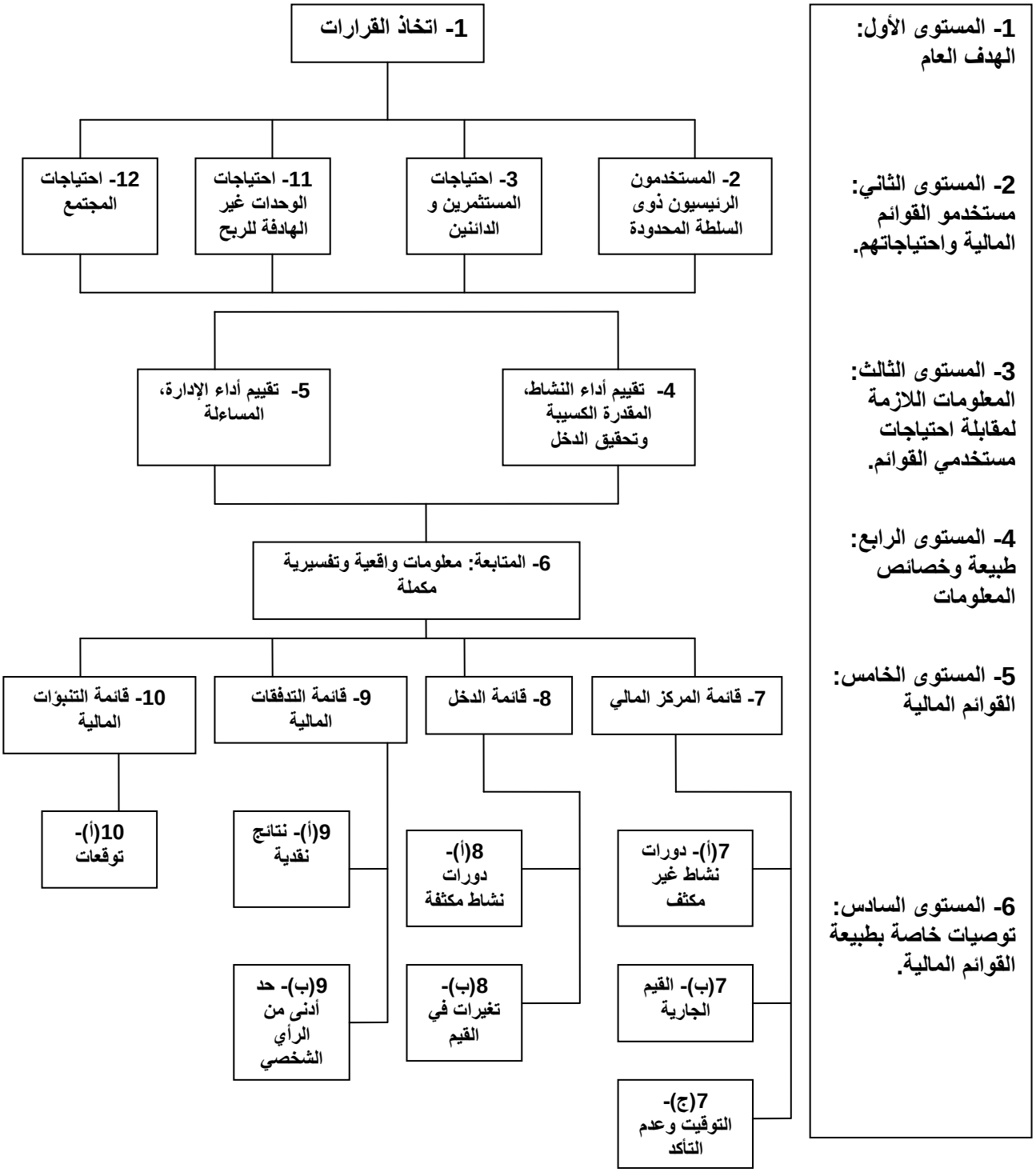

2. الأهداف المحاسبية كما جاءت في تقرير مجلس FASB: لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) تقرير أو بيان رقم (1) عام 1978 حول أهداف التقارير المالية في الوحدات الهادفة للربح، والذي اعتمد بصورة كبيرة على تقرير Trueblood، وقد صنفت هذه الأهداف إلى أهداف رئيسية وأخرى فرعية:

1.2. الأهداف الرئيسية: وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة وكذلك تقدير إمكانياتها المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.

على ضوء ما سبق، فإن الأهداف الرئيسية حاولت الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستخدمي القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها، وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى.

2.2. الأهداف الفرعية: وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها، ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين المجهودات والإنجازات ويسمح بتنبؤات سليمة؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه إنفاقها؛
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

نستنتج أن الأهداف الفرعية يمكنها توفير بيانات صالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة بالمجالات التالية: التغير في المركز المالي ، الموارد الاقتصادية ، التدفقات النقدية، النتيجة وعناصرها ، الحكم على أداء الإدارة، اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمساهمين و مساعدة المستخدمين في فهم المعلومات المالية.

مما سبق، يمكن إبراز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة عناصر أساسية:

- **أداة اتصال:** حيث تعمل القوائم المالية على توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنه، أي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها من جهة، ووسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والزبائن والبنوك من جهة أخرى؛
- **وسيلة لتقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، والحكم على المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها، وكيفية استخدام مواردها؛
- **وسيلة في اتخاذ القرارات:** حيث تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، كما تساعد الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في اتخاذ العلاقات المختلفة.

في البيئة المحيطة، فان العوامل التي أثرت على هذا التطور هي:

- عوامل داخلية و هي عوامل ثقافية و تغيرات اجتماعية في كل دولة من الدول أدت إلى حدوث تزايد في الطلب على المعلومات.
- عوامل خارجية و هي مرتبطة بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى, مثل انتشار ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات.

المحور الرابع: جودة المعلومات المالية

تحتل المحاسبة في الوقت الحالي أهمية كبيرة في حياة المؤسسات الاقتصادية وتزداد أهميتها خاصة في ظل المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، وتعد أهم نظم المعلومات في المؤسسة، لما توفره من معلومات عن الواقع الاقتصادي والمالي لهذه الأخيرة، ويتمثل الناتج الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي في القوائم والتقارير المالية التي تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية التي لها مصالح خاصة داخل المؤسسة، ولما كانت هذه المعلومات المالية مهمة لابد أن تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المالية لتحقيق جودتها، وأن هذه الصفات (النوعية أو الجودة) سوف لن تتحقق إلا إذا قام بمراجعتها أو فحصها شخص حيادي ومستقل عن المؤسسة، والمتمثل في المراجع الخارجي، الذي يبدي رأيه حول هذه المعلومات، فتكون بذلك المعلومات موثوقة وملائمة لمتخذي القرار سواء الداخليين أو الخارجيين، وبالتالي تكون ذات جودة.

أولا: جودة المعلومات المالية وقيودها: يتم التطرق في هذا المحور إلى جودة المعلومات المالية، وبالتالي الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في هذه المعلومات لإمكانية الاعتماد عليها.

1. الخصائص النوعية للمعلومات المالية: عند الحديث عن جودة المعلومات المالية فانه من الضروري تحديد المواصفات التي يجب توافرها في هذه المعلومات من اجل تحقيق الهدف المطلوب منها.

ومن خلال الجدول رقم (01) نعرض أهم الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما وردت في منشورات المنظمات المهنية الرئيسية في العالم.

جدول رقم(01): الخصائص النوعية للمعلومات المالية حسب المنظمات الدولية

الصفة	A.A.A 1966	AICPA		ICAWE Corporate Report	FASB SFAC ,No2 1980	IASC 1989
		APB No4 1970	Trueblood 1973			
الملاءمة	×	×	×	×	×	×
القابلية للتحقق	×	×			×	×
الوضوح		×	×	×		
عدم التحيز	×	×	×		×	×
الموضوعية				×	×	×
التوقيت المناسب		×		×	×	×
الثبات			×		×	×
الاكتمال		×		×		×
المعقولية			×			
القابلية للمقارنة		×	×	×	×	×
الأهمية النسبية			×			×
الجوهر فوق الشكل			×	×		×
القيمة التنبؤية					×	
القيمة المرتجعة					×	
أمانة العرض (الموثوقية)	×			×	×	×

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات الم الية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات الم الية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، وعند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات الم الية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا وما لا يعتبر كذلك ، ويجب تقييم فائدة المعلومات الم الية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات ، ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين وإعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم ، و يمكن القول أن الهدف الرئيسي في تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات المالية.

لقد بذلت محاولات كثيرة لتحديد الخصائص التي يلزم توافرها في المعلومات الم الية إلا أنه يمكن القول أن هذه الدراسات هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، والتي وردت في البيان رقم 2 لسنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات الم الية، وهي الدراسة الأكثر شمولية وأهمية على مجموعة الدراسات السابقة ، ونوضح في الشكل أدناه الخصائص النوعية للمعلومات المالية، كما قدمها (FASB).

الشكل رقم(01): الخصائص النوعية للمعلومات المالية

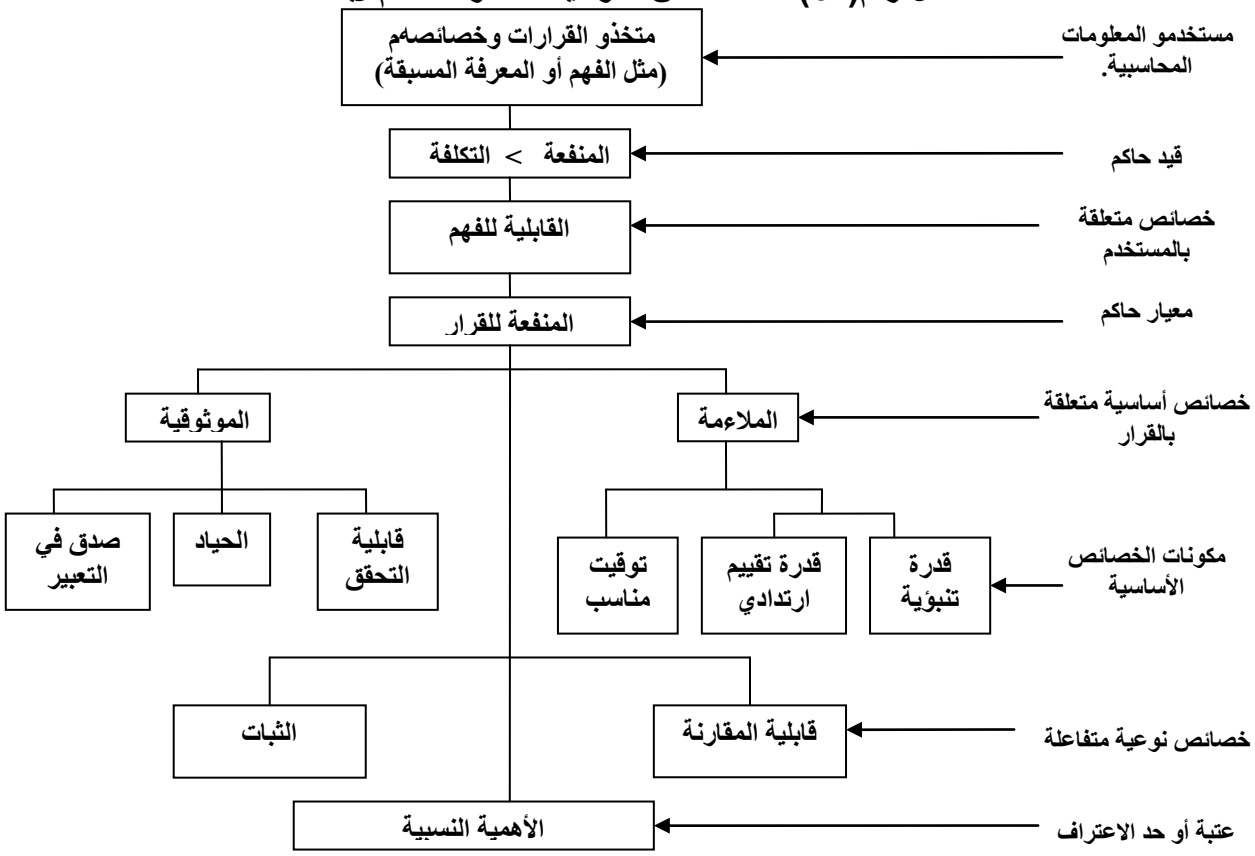

من خلال الشكل يمكن إظهار أربعة نقاط أساسية تتمثل فيما يلي:

- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات، أي مستخدمي المعلومات المالية.
- خصائص ذاتية للمعلومات المالية، وتضم خاصيتين أساسيتين، وهما خاصية ملاءمة المعلومات، وخاصية موثوقية المعلومات ومصداقيتها.

خاصية الملاءمة تقسم إلى ثلاث خصائص ثانوية : القيمة التنبؤية للمعلومات، القدرة على التقييم الارتدادي ، التوقيت المناسب للمعلومات.

أما خاصية الموثوقية فتقسم كذلك إلى ثلاثة خصائص ثانوية: قابلية التحقق، الحياد (عدم التحيز في القياس و الإفصاح)، الصدق في التعبير.

- من تداخل الخاصيتين الأساسيتين الملاءمة الموثوقية، ينتج أن المعلومات المالية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلبها ذلك من الثبات في تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى.
- هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

- قيد حاكم وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفتها.
- الأهمية النسبية تمثل نقطة الفصل في الاعتراف.

إن معيار المنفعة يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية للمعلومات المالية باعتباره معيار حاكم (قاعدة عامة)، وان تحقيق المنفعة للقرار يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين ، خاصية الملاءمة وخاصية المصداقية أو الثقة في المعلومات، فإذا فقدت المعلومات المالية هاتين الخاصيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستفيدين منها، وفيما يلي بيان هذه الخصائص:

1.1. الخصائص الأساسية

1.1.1. الملاءمة ومكوناتها: يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، بمعنى يلزم أن تكون مؤثرة في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

ومن ثم يمكن تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة على الوجه الآتي :

" الملاءمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين".

وبالتطبيق على القوائم المالية والتقارير المالية فإن ملاءمة المعلومات تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

أما إذا كان لدى مستخدمي التقارير المالية توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على المعلومات، فإن ملاءمة هذه المعلومات في هذه الحالة تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، فإذا ما عززت المعلومات المالية التوقعات الحالية، فإن ذلك معناه زيادة احتمال أن تكون

النتائج المتوقعة كما سبق التنبؤ بها (زيادة درجة التأكد) ، أما إذا أحدثت المعلومات الم الهة تغيير في هذه التوقعات فإن ذلك معناه أنها غيرت التوزيع الاحتمالي للإحداث، وفي كلتا الحالتين تعتبر المعلومات المالهة معلومات ملائمة، لأنها أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، وعليه فإنه ليس من الضروري أن يترتب على المعلومات الملائمة تغيير ذات القرار، وإنما يكفى أن تؤدي إلى تغيير اتجاه هذا القرار.

وحتى تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر خصائص فرعية تمثل مكونات الملاءمةوهي:

- **التوقيت المناسب:** يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، فمن المعلوم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار.

وجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، إلا أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة، وللتوقيت الملائم جانبان :

- دورية القوائم المالية، بمعنى طول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها، فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبيا، وبالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبيا، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دوريةمتقاربة.
- المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير وإتاحتها للتداول، إذ أنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلا كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم.

- **القدرة التنبؤية للمعلومات:** إن مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات قد تم اشتقاقه من نماذج الاستثمارات، وقد عرفه (FASB) في بيانه رقم 2 كما يلي:" هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة".

لابد للمعلومات الم الهة أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها، وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما معا، وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية، طبقا لاختلاف أساليب وأدوات القياس المحاسبي، وإتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومات المالهة بشكل أفضل، ومثال ذلك استعمال طريقة الأسعار الجارية لقياس الأصول الثابتة بدلا من طريقة التكلفة التاريخية.

عموما إن الأخذ بمفهوم قابلية التنبؤ أو ما يسمى بالمدخل التنبؤي في تكوين نظرية المحاسبة، يمثل طاقة هامة تدفع إلى تطوير تقارير مالية ملائمة.

- **القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة:** للمعلومات الم الهة دور في تثبيت وتصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد المستخدمين للمعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، وعليه تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

في غالب الأحيان تتخذ القرارات الجديدة بناءا عن نتائج قرارات سابقة والتي تكون مدخلات أساسية للقرارات الجديدة، فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين الذين يحسنون بصورة مستمرة استراتجياتهم الاستثمارية.

- **الترابط بين التنبؤ والتقييم الارتدادي:** الخاصيتان الثانويتان السابقتان، قدرة المعلومات التنبؤية وقيمة التغذية العكسية في نفس الوقت يمنحان المعلومات دور مزدوج، فبدون معرفة نتائج القرارات السابقة يصعب التكهن بالمستقبل، ومن أمثلة المعلومات التي تلعب دورا مزدوجا في نفس الوقت التقارير المرحلية المؤقتة والتقارير القطاعية، فلقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مثل تلك التقارير تتمتع بفاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.

2.1.1. الموثوقية ومكوناتها : الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر عن (FASB) هي" خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله" .

ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

- **الصدق في التعبير:** يقصد بخاصية الصدق في التعبير تمثيل المعلومات المالهة للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، ويجب على مراجع الحسابات الخارجي الالتزام بهذه الخاصية عند تقديمه لتقريره النهائي.

والعبرة من هذه الخاصية تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها أي جوهرها وليس مجرد تمثيل شكلها فقط **(تغلب الجوهر على الشكل)** ، بمعنى هل تمثل الأرقام الواردة في التقارير الم الهة بصدق ما حدث فعلا ، و بما أن المحاسبة من العلوم الاجتماعية فلا يمكن أن يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومات الم الهة مؤكدة أو حتى دقيقة بصورة مطلقة، فهناك عناصر كثيرة يتوجب تقديرها عند إعداد القوائم المالية.

و تتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحيز، وهما:

- تحيز في عملية القياس كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية كأساس لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس التاريخي يظهر تحيزاً لصالح الإدارة تجاه المساهمين والمستثمرين.

- تحيز من قبل القائم بعملية القياس: قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصودا كما هو في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما هو في حالة نقص المعرفة والخبرة.

إن التحرر من التحيز بنوعيه السابقين يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر من الاكتمال، أي يلزم التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية، مع ملاحظة أن الاكتمال المطلق- خصوصا في العلوم الاجتماعية- هو أمر غير ممكن.

- القابلية للتحقق: القابلية للتحقق تعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية (مدقق خارجي) إلى نفس النتائج فهذا يعني أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، و بالتالي يمكن الاعتماد عليها وتثبيتها وإقامة الدليل على صحتها.

إن خاصية قابلية التحقق هي الخاصية البديلة لخاصية الموضوعية، التي يجب أن تتوافر في أي قياس علمي، أي أن هذا الأخير يجب أن يكون خاليا من التحيز الشخصي ، ولكن تجنبا لتحيز المحاسب في القياس لا يضمن أن طريقة القياس هي طريقة سليمة وصادقة عن الأحداث المالية والاقتصادية التي مارستها المؤسسة.

وخلاصة القول، أن خاصية الثقة بالمعلومات وإمكانية الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين - مستقلين عمن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى - بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها، دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية، ويضاف إلى ذلك أن هناك جانبا آخر لهذه الخاصية يتمثل في حيدة المعلومات أو خلوها من التحيز.

- الحياد: حيادية المعلومات - أو حيدتها - اصطلاح موجب يصف عدم التحيز ، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج الم ؤسسة، وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا ، وتضع خاصية حيدة المعلومات واجباً على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية ، كما تضع واجبا على عاتق المس ؤولين عن إعداد القوائم المالية ، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما:

- تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها؛

- تحقيق أمانة تلك المعلومات.

إن مصطلح الحياد قريب جدا من مصطلح الخلو من التحيز، ولكنه ليس متطابقا معه، فالحياد يعني أن القائم بالقياس ليس متحيزا لنتيجة يحددها مسبقا، والمعلومات المالية الخالية من التحيز تحقق خاصية الحياد في المعلومات، وتعتبر معلومات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

3.1.1. ملاحظات حول ترابط مفهومي الملاءمة و الموثوقية: لابد من الإشارة إلى قضية مهمة بالنسبة للتناقض الذي يمكن أن يصاحب المعلومات المالية التي تدعو للالتزام بكل من خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، إذ أن الاهتمام بدرجة عالية من الملاءمة سوف يكون على حساب قابلية للتحقق و الحياد أي على موثوقية المعلومات، والعكس صحيح ، لذلك يجب على المحاسب أن يحقق موازنة و تجانس بين الخاصيتين بدرجة معقولة من التأكد، للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والجودة في المعلومات بصيغتها النهائية وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.

2.1. الخصائص الفرعية للمعلومات المالية: لقد تناولنا الخاصيتين النوعيتين الأساسيتين ومكوناتهما، فتبقى بعض الخصائص النوعية الفرعية المتنوعة الأخرى وهي:

1.2.1. القابلية للمقارنة: ويقصد بها تقديم معلومات المالية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المتماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات لأنه يسمح بتقديم مركز ووضع المؤسسة المعنية فيما بين المؤسسات المماثلة، مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التدني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها، وتتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة من جانب المؤسسات في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية.

ومنه خاصية القابلية للمقارنة تعتبر مؤشرا مهما في التحليل المالي والرقابة قصد تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وذلك بمقارنة نتائج دورة مالية معينة لمؤسستين أو أكثر مع بعضهم البعض وهذا ما يدعى بالمقارنة في حالة السكون، أو مقارنة نتائج نفس المؤسسة لعدد من الدورات المالية وهو ما يدعى بالمقارنة الحركية.

2.2.1. الثبات: يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل وتثبيت الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة مالية إلى أخرى، فالثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن:

- تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث والمعاملات المالية في مؤسسة واحدة عبر الزمن من دورة إلى أخرى؛

- تطبيق نفس المفاهيم وطرائق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر أو بند من عناصر وبنود القوائم المالية.

إن تطبيق خاصية الثبات تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة، وأكثر فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية ، فالتزام المحاسب بخاصية الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذا يجوز أحيانا أن يغير طريقة تسعير المواد الصادرة من المخازن أو طريقة حساب إهتلاك الأصول الثابتة، وغيرها من الطرق ولكن بشرط توفر ما يلي:

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير؛
- أن يتم الإفصاح التام عن أثار التغيير في القوائم المالية؛
- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

ثانيا: محددات التقارير المالية ومستخدمو المعلومات المالية

عند توفير المعلومات المالية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة فان هناك محدد ات أساسية يلزم أخذها بعين الاعتبار ه ي:

1. **علاقة التكلفة /المنفعة:** قيد المنفعة أكبر من التكلفة هو قاعدة عامة يجب أ ن لا تنتج وتوزع المعلومات المالية ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها، لأن المعلومات الم الية هي خدمة اقتصادية لها سعر أي تخضع دراستها للجدوى الاقتصادية بمعنى أنها تخضع لتحليل التكاليف والمنافع، فالمعلومات الم الية ليست سلعة مجانية بلا تكلفة، ويمكن تقديمها بلا حدود، فالوحدات المحاسبية تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إنتاج وتوزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود معظمها إلى المستخدمين الخارجين، ومن ناحية أخرى تعمل الوحدات المحاسبية على نقل جزء من الأعباء التي تتحملها إلى عاتق مستخدمي التقارير المالية وذلك بنسب تتأرجح حسب ظروف الحال، و بالنسبة للوحدات المحاسبية منتجة وموزعة المعلومات الم الية، تشمل التكاليف عناصر متعددة منها: تكاليف تجميع وتشغيل واستخراج المعلومات، تكاليف التدقيق لاكتساب المعلومات المقدمة ثقة ومصداقية، تكاليف غير مباشرة بالإفصاح عن الوضع التنافسي للمؤسسة تجاه منافسين آخرين ، و بالنسبة لمستخدمي المعلومات فإن أهم عناصر التكاليف هي العبء الذي يمكن أن يزيحه معدو القوائم المالية ويحملونه على المستخدمين كتكلفة استشارات خبراء التحليل المالي والاستشارات...الخ.

أما بالنسبة للمنافع فإنها تتحقق بالنسبة لمعدي المعلومات في صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على التمويل والاقتراض وإخلاء مسؤولية الإدارة باعتبارها وكيلة تجاه موكليها المساهمين، كذلك بالنسبة للمستخدمين الخارجين تكون المنافع في صورة تخصيص أكثر كفاءة للموارد والاستشارات وتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من السياسة الاقتصادية الحكومية وفرض ضرائب تتناسب والسياسة المالية والاقتصادية للدولة، ولقد اعتادت الوحدات المحاسبية والمحاسبون الممارسون بصورة تقليدية على الموازنة بين تلك التكاليف والمنافع وذلك بتطبيق هذا القيد تحت دعوى"النفعية" والعملية، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت

منظمات وضع المعايير المحاسبية والجهات الحكومية اللجوء لتحليل (**التكلفة /المنفعة**) قبل إصدار متطلباتهم من المعلومات بصفة نهائية ، ولتبرير المطالبة بأسلوب قياس أو إفصاح معين يجب أن تزيد المنافع التي ينتظر الحصول عليها منه عن التكاليف المرتبطة به. ويظهر هذا التوجه لدى (FASB) في تبرير إصدار معاييره مثلا عند إصدار المعيار 106 لعام 1990 باسم " محاسبة أرباب الأعمال عن منافع ما بعد التقاعد بخلاف معاشات التقاعد " حيث خصص (FASB) جزءا يبرر متطلباته وقواعده الجديدة في هذا المعيار على أساس العلاقة بين التكلفة والمنفعة، ولقد قدم هذا الجزء استجابة للانتقادات التي تلقاها (FASB) من أرباب الأعمال.

2. الأهمية النسبية: يصف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية بمعنى وضع عتبة للاعتراف تقيس وتقسم المعلومات الم الهة إلى هامة نسبيا وغير هامة نسبيا.

ويشير هذا المصطلح إلى الأهمية النسبية لعنصر أو حدث معين، ويتوقف حجم أي عنصر ومدى أهميته النسبية في تأثيره على متخذي القرارات، حيث إن إدراجه أو حذفه من القوائم المالية سوف يكون له أثر في الإفصاح المحاسبي، وبصفة عامة يتوقف الحجم النسبي لأي بند وأهميته على مقدار الأثر الذي يتركه في القوائم المالية، فإذا كان مقدار هذا البند معنويا مقارنة بالإيرادات والمصاريف والأصول والخصوم الأخرى أو صافي دخل المؤسسة، فإنه يجب إتباع المعايير المحاسبية والتقرير عنه، أما إذا كان مقداره ضئيلا بدرجة تجعله غير هام مقارنة بالبنود الأخرى، فليس هناك من ضرورة إدراجه، فالمحاسب يهتم أساسا بالمعلومات ذات المغزى ولا يهتم كثيرا بتلك العناصر التي يكون تأثيرها أقل على القوائم المالية، وثمة حقيقة ترتبط بهذا المبدأ وهي " أن الظروف المحيطة بالحدث والرأي الشخصي يلعبان دورا هاما في تحديد إطار الأهمية النسبية وتتجلى في تطبيق الأهمية النسبية المعرفة العلمية والخبرة العلمية في نفس الوقت".

هذا ويجب أن نعلم بأن أهمية عنصر معين مسألة نسبية كذلك، فما هو مهم بالنسبة لمؤسسة ما قد لا يكون مهما بالنسبة لمؤسسة أخرى، فأهمية عنصر معين لا تعتمد فقط على مقداره ولكن تعتمد أيضا على طبيعته، ومن النواحي التي يتضح فيها ضرورة استخدام مبدأ الأهمية النسبية:

- المعلومات الكمية والمتعلقة ببنود صافي الربح وتقييم الأصول؛
- درجة تجميع أو تفصيل المعلومة الكمية الواردة في القوائم المالية؛
- المعلومات الكمية التي لا يمكن تقديرها بدقة بحيث تدخل في التقارير المالية؛
- العلاقات الخاصة بين المؤسسة والأفراد الذين يؤثرون بالتبعية على كافة المؤسسات الأخرى؛
- الخصائص الكمية التي يجب الإفصاح عنها بعبارات أو بجمل وصفية؛
- الخطط الملائمة وتوقعات الإدارة لنجاحها.

لكن يصعب واقعيا تحديد الأهمية النسبية لأي بند في مجال المحاسبة بدقة و قطعية، لأنه يلزم قرارات صعبة في كل فترة ولا يمكن للمحاسب الوصول إلى إجابات منطقية وقطعية إلا بممارسة الحكم الشخصي الجيد وكذلك الخبرة المهنية، لذا فإن أهمية بند محاسبي تتوقف على التقدير الشخصي للمحاسب بعد دراسته لكل حالة على حدة، وعن مظاهر تطبيق هذا المبدأ في الممارسات المحاسبية نجد:

- اعتبار بعض النفقات الرأسمالية بطبيعتها من قبيل النفقات الإيرادية عند تحميلها على حسابات النتيجة دون حساب الأصل المختار نظرا لصغر حجم النفقة الرأسمالية؛

- الأخذ بهذا المبدأ عند تبويب عناصر القوائم المالية، واختلاف مجموعاتها من مؤسسة لأخرى حسب طبيعة النشاط؛

- تطبيق هذا المبدأ عند تبويب عناصر المصاريف حسب الوظائف الأساسية للوحدة الاقتصادية.

وفي ضوء ما جاء في السابق، يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تشويه المعلومات التي تشملها القوائم المالية مما يؤدي إلى التأثير على تقييم المستفيدين الخارجيين الرئيسيين للنتائج التي تترتب على الاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع المؤسسة أو تكوين علاقات جديدة مع تلك الوحدة .وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع أو عتبة وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.

لذا يرى البعض أن هناك ارتباطا وثيقا بين الملاءمة والأهمية النسبية، ذلك أن المعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة، وبالتالي ليس هناك ما يدعو للإفصاح عنها.

ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين يجب أن تؤخذ طبيعة ذلك البند وقيمته في الاعتبار، ومن المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معا، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة، وتتمثل الخصائص النوعية التي تتسم بها طبيعة البند فيما يلي:

- الأهمية الأساسية للعملية، أو الحدث، أو الظروف التي تعكس البند - سواء كانت غير عادية أو غير متوقعة، أو غير ملائمة، أو مخالفة للنظام الأساسي للمؤسسة؛

- الأهمية الأساسية للبند كمؤشر للمسار الذي يحتمل أن تسلكه الأحداث المقبلة سواء كان ذلك في صورة أنشطة جديدة، أو إدخال تغييرات جوهرية على الأنشطة القائمة، أو تعديل أساليب تأدية الأعمال التي تزاولها المؤسسة.

3. التحفظ (الحيطة والحذر) : يواجه معدي المعلومات المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات وعدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمانات ، ويتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداها، وبتطبيق أساس التحفظ عند إعداد المعلومات المالية، والتحفظ هو مراعاة لمحرجة معقولة من الحذر عن ممارسة السلطات التقديرية اللازمة للتوصل إلى التقديرات في

ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم المجودات و الدخل والمصروفات بأقل مما يجب، ومع ذلك يجب مراعاة أن لا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطيات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية المعلومات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الوثوق بها وإمكانية الاعتماد عليها.

4. ممارسات الصناعة: أما بخصوص محدد ممارسات الصناعة فيجب الاعتراف بأن الاعتبارات العملية والطبيعية تتطلب الخروج أحيانا عن الإطار الفكري للمحاسبة لبعض الصناعات ومنشآت الأعمال. فإن البنوك عادة ما تقرر عن استثماراتها في أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية، وذلك لأن هذه الأوراق يتم تداولها بسرعة، كما يعتقد الكثيرون بان سعر المكافئ النقدي يوفر معلومات أكثر إفادة، كما يستعمل سعر السوق أحيانا في التقرير عن المحاصيل الزراعية لأن من الصعب تحديد أرقام دقيقة لتكلفة كل محصول على حدى.

ولكن مع ضرورة مراعاة تلك الظروف الخاصة بالصناعة فإن ممارساتها يجب أن تخضع لتقييم الإطار الفكري بهدف استبعاد التناقضات الواقعة في السياسات والإجراءات واختيار البديل الأفضل والأكثر منفعة، لذلك فليس من المقبول أساسا الاعتراف بممارسات الصناعة كمحدد للإطار الفكري، بل إن الإطار قد وضع لتقييم وتحسين تلك الممارسات السائدة.

المحور الخامس: القياس المحاسبي

لقد تعرض منهج التكلفة التاريخية في الآونة الأخيرة إلى عدة انتقادات، كونه لا يحقق الهدف الأساسي للقوائم المالية (ترشيد القرارات الاقتصادية)، ومع زيادة الاهتمام في مهنة المحاسبة بالمحافظة على رأس المال، أصبح مجال النقاش في المحاسبة موجه نحو البحث عن بدائل القياس المحاسبي الملائمة في ظل التغيرات المستمرة للأسعار، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بمحاسبة التضخم.

ويقصد بمحاسبة التضخم مجموعة الأدوات والإجراءات المحاسبية المتخذة لمعالجة واستبعاد اثر التضخم على البيانات المحاسبية، وتهدف إلى تقييم القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية، بفضل وضع نظام محاسبي للتضخم بديلا للنظام التقليدي، يعتمد على مبادئ وأسس تضمن إدماج التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية، وذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية، وتكمن هذه الإجراءات المحاسبية في إعادة التقييم المستمر للقوائم المالية، عن طريق إدخال التعديلات اللازمة على قيم عناصر القوائم المالية، بشكل يضمن إظهار اثر التضخم وتقلبات الأسعار بصفة عامة على هذه القيم، وتتم عملية إعادة التقييم للقوائم المالية وفق طرق مختلفة للقياس المحاسبي، تعتبر وليدة مداخل القياس المحاسبي الحديث، حيث تختلف خصوصياتها وطبيعتها وأهدافها من طريقة إلى أخرى.

3. القياس المحاسبي: من المفاهيم الأساسية لنظام المحاسبة المالية قياس نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، ومن المفاهيم التي أصبح يتم التركيز عليها في مهنة المحاسبة هي مفاهيم المحافظة على رأس المال، بما يقتضي عدم المساس به والمحافظة عليه من التآكل، وترتبط مفاهيم المحافظة على رأس المال ارتباطا وثيقا بتحديد نتيجة الأعمال للمؤسسة وكيفية قياسها، وبالتالي فمفاهيم رأس المال والدخل تعد مفاهيم أساسية للبحث في بدائل التقييم وتحديد الدخل الناجم عن اعتماد بديل معين إذ أن كل بديل يؤدي إلى قوائم مالية مختلفة.

1.3. مفهوم القياس المحاسبي ومصادر تحيزه: تعتبر المحاسبة أداة خدمية فهي تعالج الأحداث والعمليات المالية للمؤسسة، وتقدم دوريا قوائم مالية أساسية لمستخدميها، وهذه القوائم تعتبر نتاج القياس المحاسبي، كما أن عملية القياس المحاسبي محكومة بفروض ومبادئ ومحددات، والكثير منها يعاني من عيوب مما زاد من تفاقم ظاهرة تحيز القياس المحاسبي.

1.1.3. مفهوم القياس المحاسبي: تعني عملية القياس بشكل عام حسب التعريف العلمي الذي وضعه Campell في كتابه Fondation of science في عام 1957 بان "القياس يتمثل بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناءا على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"، وفيما يتعلق بعملية القياس المحاسبي فقد قدمت الجمعيات والاتحادات المهنية عدة تعريفات ومن أهمها ما يلي:

- **تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية AAA عام 1966:** يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناءا على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة.
- **تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB:** القياس المحاسبي هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما انه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار.
- **تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC:** القياس المحاسبي هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر البيانات المالية وتظهر في الميزانية وقائمة الدخل، ويتضمن ذلك اختيار الأساس المناسب للقياس.

كما قدم Hendriksen شرحا وافيا لمفهوم القياس المحاسبي، حيث عرفه بأنه تحويل للعمليات والأحداث المتعلقة بمؤسسة ما إلى قيم عديدة، وصياغة هذه القيم بطريقة تجعل هذه العمليات أو الأحداث مناسبة حين يتم جمعها (مثل مجموع قيم الأصول)، أو عدم تجميعها إذا كانت مطلوبة في بعض المواقف المحددة (أي الانتقال من التجميع إلى التفصيل).

كما يمكن تعريف عملية القياس النقدي للأحداث المحاسبية بأنها من حيث الجوهر هي عملية تقييم، أي عملية تحديد ووضع القيمة، والتقييم يدخل في القياس المحاسبي عبر قناتين أساسيتين هما:

- أن وحدة القياس المحاسبي هي نفسها غير ثابتة عبر الزمن.
- استخدام النقد كأداة للقياس يتضمن بالضرورة اختيار لأساس تقييمي معين من بين مجموعة أسس التقييم المختلفة.

وبناءا على التعاريف السابقة نستنتج أن عملية القياس المحاسبي تقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي:

- الشخص الذي ينفذ عملية القياس المحاسبي وهو المحاسب.
- النظام المحاسبي للقياس بصفته أداة القياس.
- الأحداث الاقتصادية التي تخضع للقياس متمثلة في العمليات المالية.
- المعلومات المحاسبية كقياسات تمثل نتائج عملية القياس أو مخرجاتها.

2.1.1.3. مصادر تحيز القياس المحاسبي: بناءا على الركائز الأساسية للقياس المحاسبي السابقة الذكر، فان مصادر التحيز في القياس المحاسبي قد تنتج إما من قواعد القياس أو الشخص القائم بعملية القياس أو الاثنين معا، وتنعكس آثاره على نتائج القياس، وفيما يلي المصادر الثلاثة لتحيز القياس المحاسبي:

1.2.1.3. تحيز قواعد القياس المحاسبي: يطلق هذا المصطلح على تحيز القياس الذي ترتبط أسبابه بنظام القياس المحاسبي، بما يتضمنه من مفاهيم ومبادئ وفروض وأعراف محاسبية تحكم عملية القياس المحاسبي، مثل مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الاعتراف بالإيراد وفرض ثبات وحدة النقد، ويكون دور

المحاسب في نشوء هذا التحيز حياديا، ومن أوضح مظاهر هذا التحيز هو تحيز القياس المحاسبي الذي تحتويه القوائم المالية في فترات التضخم طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية، وذالك عندما لا يراعي تعديل القوائم المالية لاستبعاد آثار هذا التضخم.

2.2.1.3. تحيز القائم بعملية القياس: في هذه الحالة ترتبط أسباب تحيز القياس المحاسبي بالقائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي، وهذا على افتراض أن نظام القياس المحاسبي يتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية، ولكن المحاسب يستعمله بطريقة خاطئة في عملية القياس، مثل اختلاف مجموعة من المحاسبين في تحديد قسط الاهتلاك لأحد الأصول الثابتة بالرغم من اعتمادهم جميعا على طريقة القسط الثابت، وذلك بسبب اختلاف أفراد المجموعة في تقدير العمر الإنتاجي للأصل، ففي هذه الحالة سبب التحيز في القياس المحاسبي يعود إلى سوء استخدام قاعدة القياس من طرف المحاسب وليس إلى قاعدة القياس.

3.2.1.3. التحيز المشترك: التحيز المشترك هو تحيز القياس الذي يساهم في نشوئه القائم بعملية القياس وقواعد القياس المستخدمة معا، ويحدث هذا التحيز عندما يقوم محاسب لا يتصف بالموضوعية الكاملة باستخدام قاعدة قياس لا تتصف هي الأخرى بالموضوعية الكاملة، وفي هذه الحالة تتضاعف آثار تحيز القياس المحاسبي على المعلومات المحاسبية، مثل تحيز القياس المحاسب المرافق لاستخدام سياسة أو قيد الحيطة والحذر، حيث استخدام هذه السياسة من قبل محاسبين مختلفين في درجة تحفظهم يؤدي إلى اختلاف في قيم تحيز القياس الذي يؤثر على المعلومات المحاسبية.

2.3. معايير القياس المحاسبي: لقد حاولت مختلف الاتحادات والجمعيات المهنية بوضع معايير للقياس المحاسبي، لتحقيق أهداف القوائم المالية بما يتلاءم مع خصائصها النوعية، ومن أهم هذه المعايير تلك التي قدمتها جمعية المحاسبة الأمريكية AAA لسنة 1966 ، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1.2.3. الصلاحية للغرض المستهدف منها: يقتضي هذا المعيار أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ولما كانت المعلومات المحاسبية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافا متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تباينا شديدا، فان الأمر يقتضي - تطبيقا لهذا المعيار- افتراض أهداف معينة ومحددة يرغب في تحقيقها من يستفيدون عادة من هذه المعلومات، وهذا ما يحدث فعلا في المحاسبة المالية حيث يفترض أن قياس الربح وإظهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الأساسيان من القياس المحاسبي.

2.2.3. القابلية للتحقق منها: يعني التحقق في مجال المحاسبة المالية استناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه، يتمثل عادة في مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة، التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر، غير أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من خصائص التي تجعل منها أساسا سليما لاتخاذ القرارات، بحيث يمكن

اتخاذ نفس القرار استنادا إلى نفس المعلومات رغم إمكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذه، ويعني ذلك وجود دلالة* محددة ومعينة ولها استقلالها الذاتي بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، أي بصرف النظر عن شخصية الفاحص أو المستفيد من هذه المعلومات.

3.2.3. الالتزام بالموضوعية: تعني الموضوعية في التطبيق والممارسة المحاسبية الابتعاد عن الحكم الشخصي بقدر الإمكان، والاستناد على مصادر حقيقية للبيانات والمعلومات المحاسبية، والموضوعية بهذا المفهوم هي توأم التحقق ووجهه الأخر، ويطلق عليها في كثير من الأحيان قاعدة وجود الدليل الموضوعي، ويعني مدلول الموضوعية من وجهة نظر الجمعية أن لا تكون المعلومات المحاسبية منحازة لصالح مجموعة من المستفيدين على حساب المجموعات الأخرى، الأمر الذي يتعين أن تكون هذه المعلومات واقعية، ويمكن التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة من خلال ما يلي:

- عن طريق قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدمه احد المحاسبين، فان وصلوا إلى النتائج نفسها فهذا يدل على حياد المحاسب وعدم تدخله في النتائج.
- اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للحقائق الاقتصادية.

وهناك من يطلق على هذه الموضوعية بالموضوعية العلمية، التي تتطلب إلى جانب حياد المحاسب وعدم تدخله بالنتائج، أن تكون النتائج التي يقدمها القياس المحاسبي تمثل حقائق اقتصادية يمكن الدفاع عنها.

4.2.3. القابلية للقياس الكمي: جرت العادة على استخدام الأساس النقدي كمعيار القياس الوحيد الذي يتم إتباعه في إعداد التقارير والقوائم المالية، وكان ذلك نتيجة حتمية لعدم إمكانية استخدام مقاييس كمية أخرى لقياس التغيرات المحاسبية، وتلخيص وعرض البيانات المتعلقة بها والمعلومات الناتجة عنها، وذلك بسبب اختلاف طبيعة العناصر المكونة لهذه التغيرات وعدم تماثلها. ولما كان الالتزام بالقياس النقدي يؤدي في كثير من الأحيان إلى استبعاد بيانات ومعلومات مفيدة ويمكن قياسها بمقاييس كمية أخرى، وتكون في العادة بيانات ومعلومات لازمة لإيضاح وعلاج التشوهات الناتجة عن الاعتماد على المقياس النقدي دون غيره، فان هذا المعيار قد امتد بحدود البيانات والمعلومات المحاسبية، إلى التعامل في كل البيانات التي يمكن قياسها كميا، وإنتاج كل المعلومات التي يمكن قياسها كميا، بصرف النظر عن إمكانية قياسها نقديا. ورغم ذلك مازالت المحاسبة المالية تعتمد بصفة مطلقة على المقياس النقدي دون غيره من المقاييس الكمية.

3.3. أسس القياس المحاسبي: تعد القوائم المالية الأساسية ذات فائدة بقدر ما تكون قيمها المعطاة لمختلف بنودها تتصف بالموثوقية والملاءمة، وتمثل الواقع بصدق، وبالتالي فان أسس القياس المحاسبي لها علاقة وطيدة بمفهوم القيمة المراد تحقيقه.

* الدلالة يمكن أن تكون إجراء محاسبي لتصحيح الوضع بما يتلاءم مع تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

1.3.3. دور مفهوم القيمة في القياس المحاسبي: يعتمد العرض المحاسبي للمؤسسة على مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تشكل نموذج محاسبي يستمد فعاليته من الجمع، التقييم، التلخيص والمتابعة عبر الوقت للمعلومات المتعلقة بالمعاملات التي تؤثر على ثروة المؤسسة، والذي يسمح بتحديد النتيجة وحقوق الملكية وفقا لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، ويرتكز هذا النموذج على مفهوم القيمة conception de la valeur، وفي العلوم الاقتصادية مفهوم القيمة يمكن إرجاعه إما إلى التكلفة أو قيمة المبادلة أو المنفعة.

وقد عرف الاقتصادي Smith القيمة كالتالي "لكلمة القيمة مفهومين، في بعض الأحيان تعني منفعة الأصل، وفي بعض الأحيان تعني القيمة الاستبدالية للأصل"، أما الاقتصادي Marx فقد أيد الاتجاه القائل بأن المنفعة هي أساس تحديد القيمة.

وبناءا على المفاهيم الاقتصادية للقيمة يمكن التميز بين ثلاثة نماذج أساسية للقياس المحاسبي وهي:

- النموذج القائم على قيمة الدخول (curent entry values)، والذي يتمثل إما في ثمن الاقتناء أو التكلفة الاستبدالية.
- النموذج القائم على قيمة الخروج(curent exit values)، أي الثمن الذي يمكن الحصول عليه عند التخلص من الأصل.
- نموذج القيمة قيد الاستعمال (value-in-use)، القائم على القيمة الإضافية للمؤسسة التي يمكن أن تساهم بها أصولها.

وبما أن القياس المحاسبي يرتكز على عملية تحديد ووضع القيمة، فان عملية تقييم بنود القوائم المالية تتم بالاختيار على مستويين:

- مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة، حيث توجد هناك وحدتان للقياس:
  - وحدة القياس النقدي الاسمية التي تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وهو افتراض مقبول في نموذج التكلفة التاريخية.
  - وحدة قياس القوة الشرائية العامة، حيث تعتمد الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وهو افتراض تعتمده محاسبة التضخم.
- مستوى أسس قياس قيمة بنود القوائم المالية، حيث هناك أربع أسس لقياس القيمة وهي:
  - أساس التكلفة التاريخية.
  - أساس سعر الدخول الجاري، أي خاصية تكلفة الاستبدال.
  - أساس سعر الخروج الجاري، أي خاصية صافي القيمة البيعية.
  - أساس القيمة الحالية.

2.3.3. أسس القياس المحاسبي المعتمدة من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC: يتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية للجنة معايير المحاسبة الدولية أسس قياس مختلفة، بدرجات مختلفة وبتوليفات مختلفة في القوائم المالية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 3: أسس قياس الصول والالتزامات حسب لجنة IASC

أسس القياس	الأصول	الالتزامات
التكلفة التاريخية	تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة، أو بالقيمة العادلة لما دفع مقابلها في تاريخ اقتنائها.	تسجيل الالتزامات بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد، أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما يعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية.
التكلفة الجارية	تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها التي كان سيتم دفعها إذا تم اقتناء أصل مشابه أو معادل حاليا.	تسجل الالتزامات بالقيمة غير المخصومة للنقدية أو ما يعادلها التي تكون مطلوبة لتسوية التعهد حاليا.
القيمة القابلة للتحقق	تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها التي يمكن حاليا الحصول عليها عن طريق بيع الأصل في ظل التخلص منه بشكل منظم.	تسجل الالتزامات بقيمة تسويتها، بمعنى القيم غير المخصومة للنقدية أو ما يعادلها المتوقع دفعها للوفاء بالالتزامات في دورة النشاط العادية.
القيمة الحالية	تسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المتوقع أن تتولد من الأصل في دورة النشاط العادية	تسجل الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة المتوقع أن تكون مطلوبة لتسوية الالتزامات في دورة النشاط العادية.

وأورد في الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية للجنة IASC أن أساس التكلفة التاريخية هو الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المؤسسات لغرض إعداد البيانات المالية، وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى، فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل، كما يمكن إظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية، وتقيم الالتزامات المرتبطة بخطط تقاعد المستخدمين بقيمتها الحالية، يضاف إلى ذلك أن بعض المؤسسات تقوم باستخدام التكلفة الجارية استجابة لعدم قدرة نموذج التكلفة التاريخية على التعامل مع أثار تغير أسعار الأصول غير المالية.

نلاحظ من أسس القياس السابقة أنها لم تتضمن القيمة العادلة بالرغم من التوسع في استخدامها في معايير التقارير المالية الدولية، وذلك لان مفهوم القيمة العادلة قد يعني احد أسس القياس السابقة، وهي

قيمة اجتهادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد أنه يمثل بعدالة قياسا لقيمة بند معين، وورد أكثر من تعريف للقيمة العادلة في معايير التقارير المالية الدولية، ولكن التعريف الغالب هو "القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية".

4.3. مفاهيم الدخل والمحافظة على رأس المال: ينصب اهتمام الملاك أصحاب رأس مال المؤسسة، أولا على المحافظة على قيمة رأسمالهم كحد ادني، ثانية المحافظة على دخلهم الناتج عن رأسمالهم وزيادة هذا الدخل إن أمكن، مما يتطلب من القوائم المالية أن تتضمن قيما واقعية كافية لتحديد رأس المال والدخل حاليا والتنبؤ بتغيرها مستقبلا، وبالتالي فان التقرير المالي يستند إلى ثلاثة مفاهيم ذات تأثير متبادل وهي القيمة، الدخل ورأس المال.

1.4.3. مفاهيم الدخل: تختص قائمة الدخل بقياس نتائج الأعمال المحققة من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، ويواجه المحاسبون مشكلة على جانب كبير من الأهمية في هذا المجال، فهم يختلفون عن الاقتصاديين في المنهج الذي يسلكونه لقياس الدخل وتوقيت وأسلوب قياسه، كما يختلف الفريقان حول تحديد مفهوم الدخل الذي يختلف بالمفهوم الاقتصادي عنه بالمفهوم المحاسبي.

1.1.4.3. المفهوم المحاسبي للدخل: يعرف الدخل المحاسبي بأنه الفرق بين الإيرادات المحققة الناتجة عن العمليات التي حدثت خلال الفترة، والتكاليف التاريخية المرتبطة بها والمستنفذة خلال نفس الفترة، وذلك بالاعتماد على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وفيما يلي بعض خصائص الدخل المحاسبي:

- يقاس الدخل المحاسبي بناءا على عمليات تبادل فعلية وفق مدخل العمليات.
- يتلاءم الدخل المحاسبي مع فرض الدورية ويشير إلى أداء المؤسسة عن فترة زمنية معينة.
- يقوم الدخل المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد والاعتراف به عند نقطة البيع الناتجة عن عملية تبادلية مع أطراف خارجية، مع بعض الاستثناءات مثل ما هو الحال في عقود الإنشاء.
- يتلاءم الدخل المحاسبي مع سياسة الحيطة والحذر، عندما لا يعترف بالإيراد إلا عند تحققه بحدوث عملية تبادلية فعلية، ويعترف بالمصروف عند حدوثه.
- يتم قياس المصروفات المستنفذة وفقا لتكلفتها التاريخية، وتضل الأصول مثبتة بتكلفتها التاريخية إلا أن يتم تحقق الإيراد بالبيع فيثبت بقيمته الجارية.

ولكن الربح المستخرج وفق المفهوم المحاسبي للدخل قد يكون غير حقيقي (مضخم) لان الأرقام الواردة في الحسابات الختامية تمثل خليطا غير متجانس من القيم، خاصة في فترات التضخم حيث تكون الإيرادات والمصروفات مقيمة بوحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة.

2.1.4.3. المفهوم الاقتصادي للدخل: كان الاقتصادي "ادم سميث" أول من عالج مفهوم الدخل، وعرفه بأنه المبلغ الذي يمكن للفرد أن يصرفه خلال فترة معينة، وذلك دون المساس برأس المال. وعرف أيضا

الاقتصادي "هيكس" الدخل بأنه المبلغ الذي يمكن اتفاقه خلال فترة زمنية معينة، بحيث يبقى رأس المال في نهاية الفترة بعد الإنفاق كما كان عليه في بداية الفترة قبل الإنفاق.

وعلى ذلك يمكن قياس الدخل الدوري للمؤسسة عن طريق المقارنة بين صافي الأصول في بداية الفترة المالية ونهايتها بعد استبعاد أي تغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن مساهمات ومسحوبات أصحاب رأس المال، وصافي الأصول عبارة عن الفرق بين قيمة الأصول والالتزامات في لحظة معينة، وبالتالي فالمفهوم الاقتصادي للدخل يتماشى مع مفهوم المحافظة على رأس المال، وللمحافظة على رأس المال لابد من الأخذ بعين الاعتبار لتغيرات الأسعار على أصول المؤسسة.

ولقد تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المفهوم الاقتصادي للدخل، حيث عرفت الدخل في إطارها المفاهيمي بأنه الزيادة في حقوق الملكية بعد استبعاد أي مساهمات ومسحوبات لملاك المؤسسة، كما أشارت أيضا عند تعرضها لمفاهيم رأس المال، بأنه لا يتم اكتساب الربح إلا بعد المحافظة على رأس المال، وتبنيها لنموذج القيمة العادلة في قياس عناصر قوائمها المالية يدل على تأييدها للاتجاه الذي يطالب بالمحافظة على رأس المال المادي، كما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الدخل الشامل في بيان مفاهيم المحاسبة المالية SFAS رقم (3) بأنه التغير الحاصل في حقوق الملكية (صافي الأصول) للمؤسسة خلال الفترة المالية.

فنلاحظ أن كل من لجنة IASC ومجلس FASB عرفا الدخل من خلال قائمة المركز المالي تحت مفهوم الدخل الشامل Compréhensive income، وذلك بالربط بين رأس المال المستثمر في المؤسسة والمتمثل في قيمة أصولها مع الدخل المراد احتسابه، وبالتالي فان مصداقية الرقم الناتج من احتساب الدخل يستنبط من مصداقية قيمة الأصول التي تمتلكها المؤسسة، والدخل الشامل يسمح بمعرفة كل مصادر توليد القيمة، وكذلك يفرض على المديرين المحافظة على كل العوامل التي تساهم في قيمة المؤسسة والعمل على حسن تسييرها.

ونلاحظ آن أنصار المفهوم الاقتصادي للدخل يتبنون وجهة نظر الميزانية في تعريف الدخل، الذين يرون أن الدخل عبارة عن الزيادة في صافي الأصول خلال الفترة المالية بعد استبعاد مساهمات ومسحوبات أصحاب رأس المال، أما أنصار المفهوم المحاسبي للدخل فيتبنون وجهة نظر قائمة الدخل في تعريف الدخل، الذين يرون أن الدخل هو نتيجة أنشطة المؤسسة خلال الفترة المالية (الفرق بين إيرادات ومصروفات المؤسسة خلال الفترة).

2.4.3. مفاهيم المحافظة على رأس المال: يعد مصطلح رأس المال من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد والمحاسبة، فبالنسبة للاقتصاديين يشير رأس المال إلى مجموعة الأصول المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى المؤسسة، ويظهر الاستثمار الرأسمالي

على شكل زيادة في مجموعة هذه الأصول المستخدمة في الإنتاج، أما في المحاسبة فان رأسمال الملاك أو المساهمين يزداد بمقدار الزيادة في الدخل الدوري غير المستهلك.

وتتمثل الثروة المكونة من طرف المؤسسة في نظر المستثمرين في قدرتها على زيادة رأس المال على ما كانت عليه في بداية الفترة أو المساهم به سابقا، وعلى هذا أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية في إطارها المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى عتبة توليد الثروة، وهي المحافظة على رأس المال الأولي، أي كل ما زاد عن رأس المال الأولي يعتبر ربح، علما انه هناك مفهومين لرأس المال وهما:

- المفهوم المالي لرأس المال، مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة، وفي ظل هذا المفهوم يصبح رأس المال مرادفا لصافي الأصول أو حقوق الملكية في المؤسسة.
- المفهوم المادي لرأس المال، مثل القدرة التشغيلية، وفي ظل هذا المفهوم يمثل رأس المال القدرة الإنتاجية للمؤسسة، والتي تؤسس مثلا على عدد الوحدات المنتجة يوميا.

وبناءا على المفهومين السابقين لراس المال يمكن التمييز بين مفهومين للمحافظة على رأس المال، وهما:

- المحافظة على رأس المال المالي: في ظل هذا المفهوم يتم اكتساب الربح فقط إذا كانت القيمة المالية (أو النقدية) لصافي الأصول في نهاية الفترة تزيد عن القيمة المالية (أو النقدية) لصافي الأصول في بداية الفترة، وذلك بعد استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهماتهم خلال الفترة، ويمكن قياس المحافظة على رأس المال إما بوحدات نقدية اسمية أو بوحدات ذات قوة شرائية ثابتة.
- المحافظة على رأس المال المادي: في ظل هذا المفهوم يتم اكتساب الربح إذا كانت قدرة الإنتاج المادية (أو القدرة الإنتاجية) للمؤسسة في نهاية الفترة تفوق القدرة الإنتاجية المادية في بداية الفترة، وذلك بعد استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات منهم خلال الفترة.

ويمكن توضيح الفرق بين المحافظة على رأس المال المالي و المحافظة على رأس المال المادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): مقارنة بين المفهوم المالي لرأس المال والمفهوم المادي لرأس المال

من حيث	المفهوم المالي لرأس المال	المفهوم المادي لرأس المال
اكتساب الربح	يكتسب الربح إذا كان المبلغ المالي أو النقدي لصافي الأصول في نهاية الفترة يزيد عن مبلغ صافي الأصول في بدية الفترة بعد استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات منهم.	يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية أو القدرة التشغيلية للمؤسسة في نهاية الفترة تزيد عن طاقتها الإنتاجية المادية في بداية

		الفترة بعد استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات منهم.
أساس القياس	- في حالة المحافظة على القيمة النقدية لرأس المال تستعمل التكلفة التاريخية. - في حالة المحافظة على القوة الشرائية العامة لرأس المال تستعمل التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة.	استخدام القيم الجارية .
اثر التغير في الأسعار على الأصول والالتزامات.	- عند المحافظة على القيمة النقدية لرأس المال، تعتبر الزيادة في أسعار الأصول مكاسب حيازة (أرباح)، إلا انه قد لا يتم الاعتراف بها إلا لحين التخلص من الأصل. - عند المحافظة على القوة الشرائية العامة لرأس المال، تعالج الزيادة في أسعار الأصول كتعديل للمحافظة على رأس المال، وتعتبر جزءا من حقوق الملكية.	التغيرات في الأسعار المؤثرة على أصول والتزامات المؤسسة تعتبر تغيرات في قياس الطاقة الإنتاجية، وتعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال، وتعتبر جزءا من حقوق الملكية وليس ربحا.
رأس المال	يمثل صافي الأصول (حقوق الملكية)	يمثل الطاقة الإنتاجية (مثل الوحدات المنتجة يوميا).

وهناك من الكتاب من يفصل بين مفهومي المحافظة على رأس المال النقدي والمحافظة على رأس المال المالي، حيث مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي ينطلق من فرض ثبات قيمة وحدة القياس النقدي عبر الزمن، فيتخذ مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لقياس بنود القوائم المالية، ويتخذ بمفهوم الدخل المحاسبي لتحديد الربح، بينما مفهوم والمحافظة على رأس المال المالي (يدعى أيضا بمفهوم المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال) يقر بتغيرات الأسعار وأثرها على تغير قيمة وحدة القياس النقدي أو قوتها الشرائية، وبالتالي يتم باستمرار تعديل البيانات التاريخية المقيمة وفق وحدات نقدية مختلفة من حيث قوتها الشرائية إلى تكلفة تاريخية مقيمة بوحدات نقدية ذات قوة شرائية متماثلة، وذلك للمحافظة على القوة الشرائية لرأس المال.

يظهر مما سبق أن مفهوم رأس المال هو الذي يوجه المحاسب لاختيار طريقة تقييم الأصول والخصوم، واختيار طريقة التقييم يؤثر على تغيرات حقوق الملكية بين أول الفترة المالية وآخرها بعد استبعاد مسحوبات ومساهمات الملاك خلال الفترة، وهذا التغير في حقوق الملكية يتمثل في دخل الفترة.

قائمة المراجع

1. حسين القاصي، حمدان مأمون، نظرية المحاسبة، دار الثقافة، عمان (2006).
2. كمال عبد العزيز النقيب ، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، عمان (2004).
3. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان (2008).
4. رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان(1998).
5. ريتشارد شرويدر، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض (2006).
6. احمد مخادمة ، مجدي زريقات ، أصول المحاسبة المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (2002).
7. يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان (2001).
8. حسين القاصي ، حمدان مأمون ، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (2008)
9. محمد المبروك أبو زيد ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مطابع الدار الهندسية، القاهرة (2005).
10. محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط4، (2007).
11. خليل الدليمي ، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (2005).
12. هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (2006).
13. احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية (2004).
14. عبد الرزاق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (2004).
15. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (2006).
16. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية (2003).

17. محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان (2008).

18. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعاير، دار وائل للنشر، عمان (2003).

19. محمد مطر ، موسى السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ط2، (2008).

20. محمد احمد نور ، مبادئ المحاسبة المالية: المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية (2003).

21. حيدر محمد علي بن عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (2007).

22. نعيم دهمش، وآخرون، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ط 3، (2008).

23. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (2006).

24. محمود السيد الناغي ، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة (2002).

25. حسين مصطفى هلالي، -المعايير المحاسبية الدولية- ادوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الادارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة (2006).

26. احمد رمضان نعمة الله، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية (2004).

27. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة (2002).

28. السيد محمد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية (2008).

29. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض (2000).

30. عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (1985).

31. الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية (1984).

32. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان (2008)..

33. Jean-françoi Casta, politique comptable des entreprises, Encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica, paris (2000).

34. Bernard colasse, cadres comptables conceptuels, Encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica, Paris (2000).

35. Bernard Colasse , Harmonisation comptable internationale, Encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica, paris (2000).

36. Monique Lacroix et autres, comptabilité financière approfondie, Magnard Vuibert, paris, 3em édition (2008).

37. Louis Klee, Normes comptables internationales, Encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica, Paris (2000).

38. Jean-yves Eglem, et Autres, Comptabilité financière de l'entreprise, Gualino editeur, Paris (2003)

39. Béatrice et Francis Grandguillot, Comptabilité générale, Gualino éditeur, Paris, 7em édition (2003).

40. Claude Grenier, Système d'information et comptabilité, Encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica (2000).

41. Brigitte Doriath et autre, comptabilite et gestion des organisations, Dunod, Paris, 5em edition (2003)

42. Céline Michailesco, Qualité de l'information comptable, Encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica, Paris 2000.